

# الكتاب والرقمنة

أبحاث مهداة إلى الأستاذ الدكتور

**أ. د حسن شاذلي فرهود**

كتبها وأهداها

أبو أوس إبراهيم الشمسان      تركي بن سهو العتيبي  
عوض بن حمد القوزي      محمد بن باطل الحربي

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



# الشَّلايَا

أبحاث مهداة إلى الأستاذ الدكتور

حسن شاذلي فرهود

كتبها وأهداها

أبو العباس محمد بن صالح العثيمين

الأستاذ في قسم النحو وفقه اللغة  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

محمد بن صالح العثيمين

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية  
جامعة الملك سعود

أبو الواسع إبراهيم السمان

الأستاذ في قسم اللغة العربية  
جامعة الملك سعود

عوض بن محمد الفوزي

الأستاذ في قسم اللغة العربية  
جامعة الملك سعود

١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م

( éççî ) èëëï .



الشمسان ، أبوأوس إبراهيم والعتيبي ، تركي والقوزي ، عوض والباتل ، محمد  
الشاذليات / أبوأوس إبراهيم الشمسان وتركيب بن سهو العتيبي وعوض بن حمد القوزي  
ومحمد الباتل الحربي - الرياض ، ١٤٢٨ هـ

٢٦٢ ص ، ٢١ × ٢٨ سم

: ðð ç-ì ì -çî é-í :

١ - اللغة العربية - مجموعات أ - العنوان

١٤٢٨/٣٨٦

ديوي ٨ ، ١٠٤

رقم الإيداع : ١٤٢٨/٣٨٦

: ðð ç-ì ì -çî é-í :

# المحتويات

١	.....	مقدمة	كتبها: أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان
٥	.....	تقديم	كتبه: أ.د. عوض بن حمد القوزي
٩	.....	التخلص من التماثلات لفظاً	كتبه: أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان
٧٥	.....	التخلص من التماثلات خطأً	كتبه: أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان
١٠٩	.....	من علماء العربية: محمد عبدالحالق عضية	كتبه: أ.د. تركي بن سهو نزال العتيبي
١٣١	.....	تيسير تعليم النحو	كتبه: أ.د. عوض بن حمد القوزي
١٤٧	.....	الياء المحذوفة في القرآن الكريم	كتبه: أ.د. عوض بن حمد القوزي
١٩٧	.....	ضمير النصب والجر المتصل للغائبة المؤنثة في شمالي نجد	كتبه: د. محمد الباتل الحربي
٢٣٣	.....	مجيء القسم قبل النافي وحذفه بعده	كتبه: د. محمد الباتل الحربي

## الباء المحذوفة في القرآن الكريم

أ.د. عوض بن حمد القوزي

قسم اللغة العربية-كلية الآداب

جامعة الملك سعود-الرياض

تبحث هذه الدراسة جزئية لها دور في الدراسات القرآنية، ومن خلالها يقف القارئ على مذاهب العرب في الحذف بدءاً من حذفهم الجملة، فالكلمة، فالحرف، فالحركة، ثم يتبين دور الوقف في مسألة الحذف، وما تمثله رؤوس الآي عند القراء من شبه بالقوافي عند الشعراء. لقد وقفت عند الباءات المختلف في إثباتها وحذفها وهي المسماة (باءات الزيادة) فكان أن تناولت هذه الدراسة تحرير معنى (الزيادة)، وأنها لا تعني ما عرف عند النحاة من أن الزائد دخوله كخروجه، بل عنت ما زيد عن رسم المصاحف، مما يقتضيه بناء الكلمة، أو الإعراب، وأن هذه الباءات تكون في الأسماء والأفعال، كما تكون في رؤوس الآي وحشوها، وفواصل الوقف وتمامه. ومن خلال الدراسة تباينت أسباب اختلاف القراء في إثبات الباءات أو حذفها، فالذي يثبتها إنما يثبتها على الأصل في بنية الكلمة، وأما الذي يحذفها فإما أن يكون متبعاً الرسم، وإما أن يكون حذفها تخفيفاً بدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وقد يكون الحذف في الوقف دون الوصل. على أن بعض الحذف كان له وجه عند النحاة، بل إن بعضه كان له شواهد من لهجات العرب كالتي تقف عند نون الوقاية وتحذف الياء بعدها. ولم تغفل هذه الدراسة التفريق بين (باءات الزيادة) و(باءات الإضافة) فالأخيرة تتصل بالاسم وبالفعل والحرف، وخلاف القراء فيها لا يتعدى خلافهم في تحريكها بالفتح أو تسكينها، وهي كثيرة في القرآن الكري. كما لم تغفل الدراسة بيان قيمة الحذف من الناحية البلاغية، وأنه إيجاز، والعرب تحب الإيجاز، وتجعله من أسس الكلام البليغ، فهو واحد من أساليب البلاغة عند فصحاء العرب، وقد ظهر في هذا النوع من الحذف تميز القرآن بأسلوبه المعجز، وعلوه عن الشعر وسجع الكهان.

\*\*\*

الحذف منهج تسلكه العرب في لغتها، لتعبر عن أغراض خاصة ترمي إليها، وهو أحد أساليب البلاغة عندها، وقد اهتم علماء اللغة العربية بتتبع مواطن الحذف، فوجدوا أن العرب تحذف الجملة، والكلمة، وبعض أجزاء الكلمة، أو يحذفون حرفاً واحداً منها -وهو غالباً ما يكون آخرًا- كما يحذفون الحركة أيضاً، وفرّقوا بين الحذف والإضمار، ثم بينهما وبين الإيجاز<sup>(1)</sup>.

(1) الإضمار هو ما يبقى أثره بعد الترك، والحذف ما لا يبقى. أما الإيجاز فيعني العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال. انظر: الرازي، فخر الدين، محمد بن عمر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق

ولما كانت البلاغة هي الإيجاز، فإن الحذف هو مدار الإيجاز، وعادة ما يكون الحذف فيما لا يخلّ بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، ولا بدّ من ظهور علامة تدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه، فإنه حينئذ يكون لغوًا، ولا يمكن الاعتماد عليه، كما لا يحكم عليه بكونه محذوفًا بحال<sup>(١)</sup>.

وقد اهتم العلماء قديمًا وحديثًا بدراسة ظاهرة الحذف، والكشف عن مواطنها وأسرارها، ومظاهرها في لسان العرب، والقبائل التي تعتمد إليها، ولم تقف جهودهم عند أشهر القبائل كقريش وتميم، بل تجاوزوا ذلك إلى دراسة منطوق القبائل العربية غير الحجازية والتميمية<sup>(٢)</sup>.

وباستقراء التراث اللغوي، نرى سعة الحذف في الجمل، وقد يؤول ظهور المحذوف إلى نزول الكلام عن علو بلاغته، ولما كان الحذف فاشيًا في كتاب الله عزّ وجلّ، فلا غرابة إذن في علو أسلوبه وعلو منزلته، ناهيك عن إعجازه. إلا أن الحذف في المفردات أو سع مجالاً منه في الجمل؛ لأن المفردات أخف في الاستعمال، وهذا ما دعا لكثرتة فيها، فقد يحذف الفعل ويبقى فاعله دليلاً عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٣)</sup>، أو أن يحذف ويبقى مفعوله، كما في

قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون الحذف لازماً كما في المصادر، حين جعلوها عوضاً عن أفعالها، كقولهم: (حمداً، وشكراً) وغير ذلك كثير مما نقل بالسمع عنهم. أما من طريق القياس فقد نقل عنهم الحذف في المصادر المثناة، نحو (لبيك، وسعديك) ونحوهما، أو ما جاء على جهة التشبيه في مثل قولهم (مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وصراخٌ صراخِ النُّكلى).

أمّا الفاعل فالمختار منع حذفه، لعدم فصله عن فعله، وهو في كثير من الأمور

ودراسة: الدكتور بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص ٣٣٧-٣٥١.  
 (١) العلوي اليمني، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم: الطراز (المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، طبع بمطبعة المقتطف بمصر، ١٩١٤م/١٣٣٢هـ، ج ٢، ص ٩٢.  
 (٢) انظر: الجندي، علم الدين: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس بلبيبا، طبعة جديدة، ١٩٨٣م.  
 (٣) سورة التوبة، الآية ٦.  
 (٤) سورة الشمس، الآية ١٣.

بمنزلة الجزء من الفعل، وأنه معه كالجزء الواحد<sup>(١)</sup>، إلا أن بعضهم أجاز الحذف إذا دلت عليه دلالة حالية، أو مقالية، ففي قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾<sup>(٢)</sup> حذف الفاعل، وهو (النفس)، ولم يكن مضمراً؛ لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره، وإنما دلت عليه القرينة الحالوية، ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، أي تقطع الأمر أو الوصل بينكم<sup>(٤)</sup>. قال مكي ابن أبي طالب: "وفي حرف ابن مسعود ما يدل على النصب فيه، قرأ ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ وهذا لا يجوز فيه إلا النصب، لأنك ذكرت التقطع، وهو ما كأنه قال: لقد تقطع الوصل بينكم<sup>(٥)</sup>، وهذا ما وصفه الفراء بأنه وجه الكلام<sup>(٦)</sup>، إلا أن أبا علي ذكر مذهبين في نصب (بينكم) في هذه الآية، أحدهما: إضمار الفاعل في الفعل، وكأنه قال: تقطع الوصل بينكم، وتكون الدلالة حينئذ للحال، وهو بمنزلة جري الذكر عليه وتقدمه، والمذهب الآخر: وهو مذهب الأخفش أبي الحسن، ومفاده: أن (البين) منصوب إلا أنه على معنى المرفوع، لأنه لما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام<sup>(٧)</sup>.

ومن حذف الفاعل في الشعر قول حاتم:

(١) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللع في العربية، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور حسين محمد شرف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٨/هـ ١٣٩٨م، ص ١١٥؛ انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت بلبنان، ١٣٧١/هـ ١٩٥٢م، ج ٢، ص ٣٦٠-٣٨١، فقد عقد ابن جني باباً في الخصائص، تحدث فيه عن "شجاعة العربية"، وبين فيه أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف، وعندما عالج (الحذف) درس مذاهب العرب في حذف الجملة والمفرد، والحرف، والحركة، وبين أن ذلك كله لا يكون إلا بدليل. وقد فصل المحذوفات بأدلتها وشواهداها، ولكنه لم يذكر الفاعل ضمن المحذوفات إلا ما حذف منه مع فعله، وهذا لا خلاف عليه عند جميع النحاة.

(٢) سورة القيامة، الآية ٢٦.

(٣) سورة الأنعام، الآية ٩٤.

(٤) انظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ص ٢٦٣، فقد قرأ هذا الحرف نصيباً نافع، والكسائي، وروى حفص عن عاصم النصب أيضاً.

(٥) القيسي، مكي بن أبي طالب: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت بلبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١/هـ ١٩٨١م، ج ١، ص ٤٤١.

(٦) الفراء، أبوزكريا، يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٣٤٥.

(٧) الفارسي، أبو علي الحسن بن عبدالغفار: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/هـ ١٩٨٧م، ج ٣، ص ٣٥٩-٣٦٠.

## أَمْوِيٍّ مَا يُعْنِي التَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى

إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ!\*

أراد (النَّفْسُ) عند الاحتضار، وهي قرينة حالية<sup>(١)</sup>.

وأما المفعول، فالمحذوف فيه كثير، وحذفه على أنواع:

- الحذف المطرد، وعندئذ يكون الغرض ذكر الفعل دون متعلقه، كقولهم: (فلان يعطي، ويمنع، ويصل، ويقطع، ويحل، ويعقد، وينفع، ويضر) ومنه قوله عز وجل: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ \* وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا \* ﴿<sup>(٢)</sup>.

- ومنه ما يحذف لفظًا ويراد المعنى تقديرًا، ففي قصة موسى مع ابنتي شعيب حذف المفعول أربع مرات في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْتَفُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ<sup>٢٣</sup> فَسَقَى لَهُمَا﴾<sup>(٣)</sup>، وقد بين الزمخشري أن سبب حذف المفعول في هذه المواضع إنما هو كون الفعل غرضه لا المفعول<sup>(٤)</sup>.

أما حذف الحرف فكثير في العربية شعرها ونثرها، وهو على أشكال:

١- حذف الترخيم: ويكون في النداء، حيث يقال: (يا حَار) في نداء حارث، كما يقال: (هَرَق) في نداء (هرقل) ونحو ذلك، وهذا جائز في غير الضرورة، فإذا اضطر

(١) روي عن عائشة رضي الله عنها دخلت على أبيها عند موته، فتمثلت بهذا البيت، فقال: ﴿هَلَّا قَلْتَ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ...﴾ انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج ١٧، ص ١٠، وانظر أيضًا: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، ج ١، ص ٦٤٢-٦٤٣ (حشر ج).

(٢) سورة النجم، الآية ٤٣-٤٤.

(٣) سورة القصص، الآية ٢٣-٢٤. والتقدير: يَسْفُونَ مَوَاشِيَهُمْ، تَذُودَانِ أَعْنَامُهُمَا، يُصْدِرُ الرِّعَاءُ مَوَاشِيَهُمْ، فسقى لهما مَوَاشِيَهُمَا، ومثل ذلك كثير. انظر: العلوي اليمني: الطراز، ج ٢، ص ١٠٠-١٠٥.

(٤) انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف (عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، ج ٣، ص ٤٠١.



- الشاعر، فليس بين النحويين خلاف أنه جائز في غير النداء<sup>(١)</sup>.
- ٢ - حذف التصغير: ويكون بتصغير الاسم على حذف ما فيه من الزوائد، وهو جائز في الشعر والكلام، فيقال في (أزهر): (زهير)، وفي (حارث): (حريث)، وفي (فاطمة): (فطيمة)<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - قصر الممدود: وهو نوع من الحذف الزائد لأنه تخفيف، وجوازه في ضرورة الشعر، كما أن مدّ المقصور غير جائز، لأنه زيادة وتثقل للكلام بزيادة الحروف، وما جاء من الشعر فيه مما أنشده الكوفيون تأوله البصريون على غير الوجه الذي تأولوه<sup>(٣)</sup>.
- ٤ - حذف النون الساكنة: من الحروف المبنية على السكون عند الضرورة نحو (من ولكن)، وذلك عند التقاء الساكنين، تشبيهاً للنون بحروف المدّ واللين<sup>(٤)</sup>.
- ٥ - حذف التنوين: لالتقاء الساكنين وهو جائز في الكلام والشعر وقد قرئ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾<sup>(٥)</sup>، بحذف التنوين<sup>(٦)</sup>.
- ٦ - حذف الهاء الواقعة آخرًا في غير النداء كالتي في بيت جرير:
- ألا أضحت حبالكم رماما  
وأضحت منك شاسعة أماما
- يريد: (أمامة) لكنه حذف الهاء وبقي الميم على حالها وهي غير مناداة<sup>(٧)</sup>.
- ٧ - حذف الواو والهاء المتصلتين بهاء الكناية المسبوقة بمتحرك، وهذا جائز في الشعر دون النثر، كقول الباهلي<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٩٣-١٠٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٥-١١٦.

(٥) سورة الإخلاص، الآية ١-٢.

(٦) روى هارون عن أبي عمرو هذه القراءات، لا يُنَوَّن وإن وَصَل. انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٧٠١.

(٧) انظر السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ٩٦-١٠١.

(٨) انظر سيبويه: الكتاب، بولاق، ج ١، ص ١١، السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٢٦-١٢٨.

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا أَعْتَمَرَ  
وهذه الحروف زوائد، وجاز حذفها لأنها تسقط في الوقف<sup>(١)</sup>.

٨ - حذف الواو والياء من (هُوَ، هِيَ) وهو قبيح لأنهما متحركتان ثابتتان في الوقف كما في قول الشاعر:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكََا

أراد: (إذ هي ...) وقول الآخر

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

أراد: (فبيناهو).

٩ - حذف الواو والياء الساكنتين إذا كان قبلهما ضمة أو كسرة اكتفاء بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء، كما في قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءُ

أراد: (كانوا) فاكتفى بالضمة من الواو، وكقول الآخر:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيْقُ دَرَهَمًا جُودًا وَأَخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ

أراد: (تعطي) فحذف الياء واكتفى بالكسرة منها<sup>(٢)</sup>.

١٠ - حذف النون الخفيفة لزيادتها، ولأن حذفها لا يخل بالمعنى وهو ضرورة شعرية - كما يرى الخليل-، كما في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَضْرَبَ عَنكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قُوْنَسَ الْفَرَسِ

١١ - حذف الفاء في جواب الشرط كقول حسان<sup>(٤)</sup>:

مَنْ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

(١) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٢٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣١ - ١٣٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٣ - ١٣٤، وابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور حسن هنداي، ج ١، ص ٨٢، وانظر أيضاً: ابن جني: الخصائص، ج ١، ص ٢٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٥٨.

١٢ - حذف الياء مع وجود الألف واللام في الكلمة، كالياء في القاضي والمهتدي، وقد ذكره سيبويه في باب ضرورة الشعر<sup>(١)</sup>، إلا أن الناس أنكروه، لأن مثل ذلك الحذف جاء في القرآن الكريم في غير رؤوس الآي، وبه قرأ القراء، فقالوا: إن مثل هذا لا يدخل في ضرورة الشعر، إلا أن أبا سعيد السيرافي بين مراد سيبويه من إدخال هذا النوع من الحذف في الضرورة، وذلك أن الذين لغتهم إثبات الياء قد يحذفونها للضرورة تشبيهاً بالتنوين، لأن الألف واللام يعاقبان التنوين فلا يجتمعان في الكلمة<sup>(٢)</sup>، وحيث إن هذا الحذف هو موضوع البحث، فسنرجئ الحديث عنه قليلاً:

١٣ - حذف التشديد الواقع في آخر القوافي الموقوفة، وهو حذف للضرورة كقول الشاعر:

لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أنني أفر

حيث ينشد بإسكان الراء من (أفر)، لتتشاكل أواخر الأبيات:

ومنه تخفيف المشدد وتسكينه وحذف حرف بعده كقول الأعشى:

وعهدُ الشَّبَابِ وتارأئُهُ فإن يكُ ذلكَ قد بانَ عن

أراد معنى الياء وإحدى النونين فقال: (مُعَن)، و(عَن) وهو يريد: (معنى) و(عني)<sup>(٣)</sup>.

١٤ - حذف الحركة: وهو وإن كان لغة إلا أنهم ينشدونه في باب الضرورة، كقول الشاعر:

أرقتُ لِبَرَقِ دُونَهُ شَرَوَانَ يَمَان، وأهوى البرقَ كلَّ يَمَان  
فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيْلُهُ ومطوأي مُشْتَأَقَان لهُ أَرْقَان  
فحذف حركة الهاء وسكن الحرف<sup>(٤)</sup>.

بالإضافة إلى ما ذكر هنا وفي الفقرة السابقة، فإنه يدخل ضمن حذف الحركة

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٩١، ٣٠٠.

(٢) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٢٣ - ١٢٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٩ - ٩١.

(٤) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٢٩، وانظر هامشه للتعرف على مذاهب النحاة فيه.

حذفهم الفتحة من عين (فَعَلَ)، كقولهم في (هَرَبَ): (هَرَبَ)، وفي (طَلَبَ)، (طَلَبَ)، قال الراجز:

عَلَى مَحَالَاتٍ عَكْسًا  
إِذَا تَسَدَّاهَا طَلَابًا غَلَسًا

أراد (غَلَسًا) <sup>(١)</sup>.

ثم إنهم يحذفون الضمة والكسرة في الإعراب أيضاً، وقد أجازته سيبويه وأنشده <sup>(٢)</sup>.

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ      إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

فسكّن الباء من (أَشْرَبُ) والوجه رفعها <sup>(٣)</sup>.

كما أنشد سيبويه على حذف الكسر أو الضم قول أبي نخيلة:

إِذَا اعْوَجَّجَنْ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

ولم يقل (صاحب) ولا (صاحب) <sup>(٤)</sup>.

ومن حذف الحركات ما ورد في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، وقد تذهب الحركة للإدغام وطلب الخفة، فقد حكى بعض النحويين قول العرب: (أَنَا أَكْرَمُكُمْ وَأَعْشَمُكُمْ)، وقرأ بعض القراء قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> وقوله

سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ <sup>(٦)</sup> بالسكون على الراء في الآية الأولى وعلى الميم الأول في الآية الثانية <sup>(٧)</sup>.

ومنه إدخالهم جزماً على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان، فيدخلون الجزم على نحو

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٣) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٣٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٩، سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٥) سورة البقرة، الآية ٦٧.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٥١.

(٧) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٤٣-١٤٤، وهي قراءة ... انظر: البناء: إتخاف فضلاء البشر، ص ١٣٦.

"يشترى، ويثقي"، فيسقطون الياء، وربما اضطر الشعر فحذف الكسرة المتبقية بعد حذف الياء فيقول: "لم يَشْتَرْ زَيْدٌ، ولم يَثْقُ زَيْدٌ، ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر:

وَمَنْ يَثْقُ فَإِنَّ مَعَهُ      ورزقُ اللهِ مُوتَابٌ وِغَادِي

فحذف الياء للجزم ثم حذف الكسرة القاف وأحلَّ الجزم محلها<sup>(١)</sup>.

والمحذوف في عمومه يمكن أن يدرك من جهة الإعراب، كما يدرك من جهة المعنى<sup>(٢)</sup>.

ولما كان هذا البحث معنياً بالنظر في حذف الياء في القرآن الكريم فجدير بنا الوقوف على حال الياء في كلام العرب من منثور ومنظوم ليستدل به على ما ورد في الكتاب العزيز، وليقوي ما ذهب إليه بعض القراء من الحذف<sup>(٣)</sup>.

ففي مثل قول الراجز:

إِذَا اعْوَجَّجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

بِالِدَوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ

قال سيبويه: "فسالت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد: صاحبي"<sup>(٤)</sup> كما أن الشاعر حيث قال:

كَنُوحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ      وَمَسَحَتْ بِاللِّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

أراد: كنواحي، ومثلهما قول مضر بن ربيعي:

وَطَرْتُ بِمَنْصَلِي فِي يَعْْمَلَاتٍ      دَوَامِي الْأَيْدِ يَخِيْطُنَ السَّرِيْحَا

ووجه ذلك: الأيدي<sup>(٥)</sup>.

وقد كثر حذف الياء من (الذي) في الشعر حتى ظهر المحذوف وكأنه بديل للأصل، مما حمل بعضهم على أن يقول: إن (اللذ) في (الذي) لغة شاذة قليلة، وأمثلة

(١) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) العلوي اليمني: الطراز، ج ٢، ص ٩٢ - ٩٣.

(٣) انظر: الأنصاري، أحمد مكي: نظرية النحو القرآني، دار القبة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص ٦٥ - ٨٢.

(٤) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٩١، وانظر: الخفاجي الحلبي، أبو محمد عبدالله بن سعيد بن سنان: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت بلبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٧٩.

ذلك كثيرة من نحو قول المتنبي في مدح بدر بن عمار<sup>(١)</sup>:

وإذا الفتى طرح الكلام مُعْرَضًا      في مجلس أخذ الكلام اللذ عَنَّا

ومثله قول الآخر:

فلم أرَ بيئًا كان أحسنَ بهجة      من اللذ له من آل عزة عامرُ

وقول الآخر:

الذ بأسفله صحراءُ واسعة      والذ بأعلاه سبلُ مدّه الجرفُ

وقول الراجز:

فُظِلْتُ في شرٍّ من اللذ كيدًا

كالذ تزبى زُبِيَّة فاصطيدا

وأمثلة ذلك كثيرة في كتب اللغة<sup>(٢)</sup>.

إن من مذاهب العرب حذف الياء في الوقف والوصل؛ لأنهم لم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل<sup>(٣)</sup> وإذا كان إثبات الياء أقيس، فإنه لا خلاف في جواز الحذف لكثرتة، ثم لأنه عربي<sup>(٤)</sup>.

وقد اهتم سيبويه بدراسة الحذف، وعقد له أكثر من باب، وبحثه من زوايا عديدة، فقد خص (ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن) بباب درس فيه أوضاع الحروف الثلاثة المسماة حروف العلة أو حروف اللين والمد، وبين أن العرب تحذف هذه الحروف كراهة تحريكها، ولئلا تصير بالتحريك إلى ما يستثقلون، أو أن يقود إبقاؤها إلى لبس<sup>(٥)</sup>، ثم لما كانت الياء أكثر الحروف الثلاثة عرضة للحذف، فقد خصها سيبويه بأكثر من باب، حيث درسها في (باب ما يحذف من أواخر الأسماء في

(١) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص ٨١.

(٢) ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م، ج ٢، ص ١١٤-١١٥. وانظر: السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ١٩٧-١٩٨.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٧٦-٢٧٧.

الوقف وهي الياءات)، فالوقف في مثل "هَذَا قَاضٍ، وَهَذَا غَارٌ، ونحوهما من غير ياء قياساً على ذهاب الياء في الوصل، لأنهم لم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، وقد وصف سيبويه هذا بأنه "الكلام الجيد الأكثر"، إلا أنه بيّن أن البيان أجود في الوقف، لأنه في موضع غير تنوين، فقولك: "هذا القاضي والغازي، والعمي" ونحوها أفضل من الوقف عليها من غير ياء، كما بيّن سيبويه في هذا الباب أن "جميع ما لا يحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل، والقوافي، كما بيّن أيضاً أن الحذف لا يقع في الأفعال؛ لأن الياء لا تذهب في الوصل في حال، وذلك نحو "لا أَقْضِي، وهو يَقْضِي، وَيَرْمِي" واستثنى من بين الأفعال قولهم: "لا أدري" لأنه كثر في كلامهم، وهو شاذٌ، مبيهاً أن الأسماء أجدر أن تحذف إذا كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي<sup>(١)</sup>.

بعد هذا عقد سيبويه باباً آخر لـ "ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف، التي لا تذهب في الوصل، ولا يلحقها تنوين، وتركها في الوقف أقيس وأكثر" من نحو قولك "هذا غُلامٌ" وأنت تريد: (غُلامي)، وقولك: قد اسْقَانُ، وأسْقِنُ" وأنت تريد: (أسْقاني، وأسْقيني) ... واستشهد على ذلك بما روي من قراءة بعض الحروف في القرآن، مما سنعرض له قريباً بالتفصيل، وفرّق سيبويه في هذا الباب بين الياء في مثل "هذا قَاضِيٌّ"؛ "وهَذَا غُلامِي" والياء الساكنة الواقعة بعد كسرة، فالأولى لا تحذف؛ لأنها لا تشبه ياء "هَذَا القَاضِي"؛ لأن ما قبلها ساكن، ثم لأنها متحركة في النصب كياء (القاضي) لكنها لا تشبهها، ولا تحذف في النداء<sup>(٢)</sup> كما تحث عن حذف الياء اضطراراً في الباب الذي بحث فيه "ثبات الياء والواو والهاء التي هي علامة إضمار وحذفها" وبيّن أن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، وعلل لذلك بئزوع العرب إلى التخلص من اجتماع الحروف المتشابهة، وإن كان الإتمام عربياً..<sup>(٣)</sup>.

ولقد كثر الحذف في الشعر، إلا أن توجيهه على الضرورة قد يكون غالباً، كما يمكن أن يحمل على الشذوذ والندرة أحياناً، ففي قول الشاعر:

فَبَيِّنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ  
لَمَنْ جَمَلٌ رَخُو المِلاطِ نَحِيبُ

حذف الواو ضرورة من (هُوَ)، كما حذف الياء للضرورة أيضاً من (هِيَ) في

(١) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩١-٢٩٣.

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ مِنْ هَوَا كَا<sup>(١)</sup>

وقد حذف الياء الأعشى حين قال:

وَأَخُو الْعَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرْمُنْهُ

وَيَكُنْ أَعْدَاءً بُعِيدَ وَدَادِ<sup>(٢)</sup>

كما حذف في قول الشاعر:

لَا صَلْحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا

بَيْنَكُمْ مَا حَمَلْتُ عَاتِقِي

سَيْفِي، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا

فَرَقَرُ فَمُرُّ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

حيث اكتفى بالكسرة في هذه الشواهد من الياء، كما اكتفى بالضمة من الواو في الدلالة على المحذوف<sup>(٣)</sup>.

إن حذف الواو والياء كثير في الشعر والنثر، وهو في الوقف أكثر منه في الوصل، وذلك لتقلهما<sup>(٤)</sup>، يؤكد هذا قول سيبويه عن الواو في مثل (يَعْزُو): "لو كانت في قافية كنت حاذفها إن شئت" وهذا على غير ما ذهب إليه الخليل من عدم حذف الياء في مثل (يَقْضِي)، والواو في (يَعْزُو) إذا كانت واحدة منهما حرف الروي<sup>(٥)</sup>.

وحروف العلة هذه ضعيفة في أقوى أحوالها، ولذلك فإن أخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستتقلة فيها، ولذلك جنحوا عنها إلى السكون، وقد لاحظ ذلك سيبويه، فسأل أستاذه الخليل عن هذه الياءات: لِمَ لَمْ تُنْصَبْ فِي مَوْضِعِ النِّصْبِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مِضَاقًا فِي نَحْوِ (رَأَيْتُ مَعْدٍ يَكْرَبُ، وَاحْتَمَلُوا أَيَادِي سَبَأً) فقال: شبهوا هذه الياءات بألف

(١) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: التكملة، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، منشورات جامعة الرياض (جامعة الملك سعود)، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٣٠-٣١، وقد أنشد في هذا الرجز سيبويه، وفيه شاهد على حذف الياء، انظر: الكتاب، ج ١، ص ٩. كما أن البيت السابق للرجز هذا أنشده الأخفش فيما روى سيبويه في هذا الباب شاهداً على حذف الواو بعد تسكينها للضرورة، انظر: الكتاب، ج ١، ص ١٣-١٤، ثم انظر أيضاً: ابن برهان العكبري، أبو القاسم الأصبهاني عبدالواحد بن علي الأسدي: شرح اللمع، حققه: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ج ٢، ص ٤٧٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ١٠. وانظر أيضاً: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ج ٢، ص ٧٣.

(٣) انظر: ابن جني: المنصف، ج ٢، ص ٧٣-٧٤.

(٤) انظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هندواي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج ٢، ص ٥١٩-٥٢٠.

(٥) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣٠٠.



(مُنَى) حين عرّوها من الرفع والجرّ، فكما عرّوا الألف منهما، عرّوها من النصب أيضاً، ثم ساق أمثلة على هذا، من ذلك قول روبة:

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطُ الْحُقُقِ

ونحو قول بعض السعديين:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَقَافِيهَا

وقول الآخر:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْفِ

حيث أسكنت الياء فيهن من (مساحيهنّ، أنافيهنّ، أيديهنّ) في حال النصب حملاً على الألف؛ لأنها أختها في العلة، والألف لا تحرك، وكل ذلك محمول على الضرورة<sup>(١)</sup>.

إلا أن العرب قد تثبت الألف في المضارع في حال الجزم، وفي الشعر فراراً عند الضرورة، على نحو قول الشاعر فيما أنشد أبو علي عن أبي زيد:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ

وَلَا تَرْضَاهَا، وَلَا تَمَلِّقْ

حيث أثبت الألف في (ترضّأها) في موضع الجزم<sup>(٢)</sup>، قال أبو علي: فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء، ألا ترى ما قدّر من إثبات الحركة في:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

وحذفها للجزم لا يستقيم ها هنا، وقاس الياء هنا بالألف من قول عبد يغوت بن وقاص الحارثي:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيًّا

حيث أثبتها في موضع الجزم، ولو حذفها كان قد حذف حرفين<sup>(٣)</sup> ومما يلحق بهذا

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٥٥، وانظر أيضاً: ابن جني: الخصائص، ج ٢، ص ٢٩١-٢٩٢، وسر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٥١٩.

(٢) ابن جني: المنصف، ج ٢، ص ٧٨.

(٣) الفارسي، أبو علي: الحجة، ج ١، ص ٩٣-٩٤، وانظر أيضاً: الفارسي: أبو علي: المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتَهُمْ يَوْمَ الصَّيْلِيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ

فإن (لم) لم تعمل في الفعل بعدها، لأنها أشبهت (لا) ضرورة، وذلك لاشتراك الجميع في الدلالة على النفي<sup>(١)</sup>، وشواهد هذه المسألة كثيرة مثبتة في كتب اللغة<sup>(٢)</sup>.

فإذا رجعنا إلى الكتاب العزيز لندرس هذا الأسلوب من الحذف، وجدناه يقع فيما يسميه القراء "ياءات الزيادة"<sup>(٣)</sup> وهي غير تلك الياء الزائدة الدالة على المتكلم مما يسميه القراء "ياءات الإضافة" ويختلفون فيها بين الفتح والإسكان تبعاً للغات الواردة فيها، وقد ميزوها من غيرها من الياءات بصحة إحلال الكاف أو الهاء محلها<sup>(٤)</sup>.

فالزائدة سميت كذلك لزيادتها في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، وهي تنقسم إلى قسمين: أصلية، وهي التي تكون لاماً في الكلمة، وزائدة، وهي التي ليست بلام الكلمة، وكلا القسمين يكون في الأسماء والأفعال دون الحروف<sup>(٥)</sup>.

إن الفرق بين النوعين يتلخص في أن اختلاف القراء في الأولى يكمن في الذكر والحذف، في حين لم يتجاوز اختلافهم في الثانية حدود التسكين والفتح، أما من حيث العدد فإن جملة المختلف فيه إثباتاً وحذقاً بلغ مائة وأثنين وعشرين ياء<sup>(٦)</sup>، وفي الوقت نفسه نجد القراء قد أجمعوا على إسكان ستة وستين وخمسمائة ياء من ياءات الإضافة في القرآن الكريم، كما أجمعوا على فتح إحدى وعشرين ياء أخرى، أما ما اختلفوا في

الدكتور حسن هنداي، دار القلم بدمشق، ودار المنار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٨٤-٨٨، ثم انظر أيضاً: الفارسي، أبو علي: المسائل العسكرية، تحقيق: إسماعيل أحمد عمارة، مراجعة: الدكتور نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، ص ١٤٨-١٤٩.

(١) ابن جني: الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٨.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٩، ٣٩٠.

(٣) سميت هذه الحروف (زوائد) في اصطلاح القراء، لأنها لم ترسم في خط المصحف. انظر: الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ١٣٨.

(٤) انظر: محيسن، محمد سالم: الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، دار الجبل، بيروت بلبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ١٨٠-١٨١. وانظر: الهاشمي، التهامي الراجي: مذاهب القراء في ياء الإضافة، سلسلة الدراسات والعلوم اللغوية رقم (٦)، الرباط بالمغرب، ١٩٨٨م، ص ١٥.

(٥) الهاشمي، التهامي الراجي: مذاهب القراء في ياء الإضافة، ص ٢٠.

(٦) الجزري، محمد بن محمد بن علي بن يوسف: تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، ص ٨٣-٨٥.

إسكانه وفتحته فجملته مائتان وأثننا عشرة ياء<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية الاتصال فياءات الإضافة تتصل بكل من الاسم، والفعل، والحرف فتكون مع الاسم مجرورة المحل، نحو: "نَفْسِي" ومع الفعل منصوبة المحل نحو: "أَوْزَعْنِي"، ومع الحرف مجرورة المحل ومنصوبته، نحو "لِي، وَإِنِّي"<sup>(٢)</sup>. أما ياءات الزيادة فتتصل بالاسم والفعل خاصة، وليس شيء منها يتصل بالحروف.

إن من بين هذه الياءات ما يدخل تحت مصطلح الإضافة فيعرف إعراب المضاف إليه في الأسماء، ويكون منصوب المحل مع الأفعال، لكن الذي يخرجها من مسمى "ياءات الإضافة" وحكمها، زيادتها من جهة، ثم حذفها، ويرى أبو علي الفارسي في مثل قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ﴾ أَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ هَذِهِ أَحْسَنُ، لأنها في موضع تنوين، وأنها تعاقبه، وقاس ذلك على المنادى المفرد حيث تحذف الياء كما أن التنوين كذلك، ثم إن الياء لا ينفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين من المنون، فصار في المعاقبة كالتنوين وحرف الندية<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما يفسر مقولة أبي إسحاق الزجاج بأن الحذف يقع في الكتاب كثيراً في الياءات، والهمزات، مشيراً إلى أن الرواية جاءت بالحذف وبالتمام فيهما، وكلا ذلك صواب، وأن الأجداد اتباع القراء، ولزوم الرواية، فإن القراءة سنة<sup>(٤)</sup>.

ثم إن إصطلاح "الزيادة" ينبغي أن يؤخذ بحذر، فبعض هذه الياءات التي تحذف إنما هي أصول

(١) محيسن: الكشف، ص ١٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٣) الفارسي: الحجة، ج ٦، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٤) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٩٨ م، ج ٣، ص ٢٨٧ - ٢٨٨، ويوضح الزجاج مسألة مهمة في القراءة المتبعة فيقول: "وكما كثرت الرواية في الحرف وكثرت به القراءة فهو المتبع، وما جاز في العربية، ولم يقرأ به قارئ فلا تقرأ به، فإن القراءة به بدعة، وكل ما قلّت فيه الرواية وضعّف عند أهل العربية فهو داخل في الشذوذ، ولا ينبغي أن تقرأ به". المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٨٨.

في حقيقتها، كالتى في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسْرُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يُنَادِ﴾<sup>(٢)</sup> ونحوهما، لكن مذهب الخليل وسيبويه جواز حذف بعض الحروف الأصول، لدلالة ما يبقى على ما يلقى، وأن العرب تجيز ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد فرق ابن الجزري بين هذين القسمين من الياءات مبيئاً مذهب القراء في كل قسم، فقال عن ياءات الإضافة:

لَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَا الْمُضَافِ بَلْ هِيَ فِي الْوَضْعِ كَهَا وَكَافِ

كما قال عن الياءات الزائدة:

(١) سورة الفجر، الآية ٤.

(٢) سورة ق، الآية ٤١.

(٣) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد حمزة السني العلوي: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ج ١، ص ٣١٦-٣١٧. لقد كتب الدكتور التهامي الراجي الهاشمي الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الرباط بحثين نافعين في هذا الموضوع، أحدهما: وهو في سلسلة الدراسات اللغوية وعلوم القرآن تحت رقم (٦)، بعنوان: "مذاهب القراء في ياء الإضافة"، قدم له بمقدمة لطيفة بيّن فيها أهمية القراءات القرآنية في الدرس اللساني، وأنها تمثل لبّ اللسانيات وعصارتها، كما أنها الفن اللساني الوحيد الذي يسمح لنا بفضل سياق تركيبى فريد (دون اللجوء إلى سياق تعويضي) أن نعبر عن معانٍ قد تتباين أشد التباين لمجرد أن نقف هنا، أو نرفع تلك الكلمة لا هذه. وأشار فيها إلى أن علماءنا السابقين أمثال الفراء، وأبي علي الفارسي، وابن خلدون، وأضرابهم، إنما عرفوا بفضل تأليفهم في القراءات القرآنية. وقد تناول في هذا الكتاب على صغر حجمه المقصود بياء الإضافة، وذكر أسماء القراء السبعة المشهورين ورواتهم، ومقدمة في كيفية قراءة الجداول التي اشتملت على خلاف القراء في هذه الياءات بين الفتح والسكون، ثم بيان طريقة معالجة هذه الياءات المختلفة فيها، أتبعها في القسم الثاني بذكر أصول القراءات في ياءات الإضافة، ذكر فيه مذهب كل واحد من القراء السبعة المشهورين فيها، كما خص القسم الثالث بالجداول للياءات المختلف في قراءتها، وهو أكبر الأقسام، أما القسم الرابع فخصصه للتعليق على ياءات الإضافة. وهذا الكتاب على إفادته للدارس، إلا أنه يتجاوز الحصر والسرد والإحصاء، دون تحليل واستنباط.

أما المبحث الثاني، فهو صغير ويقع في عشرين صفحة من الحجم الصغير، وقد أسماه: "تقرير عن مدى الفائدة عند الإحاطة بالياء الزائدة" خصه ببحث الياءات المحذوفة في القرآن الكريم في رواية ورش، وقد حرره كما يقول في المقدمة لطلبته في كلية الآداب ومسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، وفرغ من تحريره صبيحة يوم الأحد ٢٢/أكتوبر/١٩٩٥م، وأشار إلى أن الرواية في غير رواية ورش لا تهمهم، مبيئاً حرصه على التركيز على رواية ورش، وإن كان قد أشار إلى من يثبتها ويحذفها من غير ورش، رغبة في عدم حرمان محبي الاطلاع على حكمها عند الآخرين.

وقد أحصى في هذه الياء خمسة وخمسين موضعاً في القرآن الكريم غير المكررة، أما المكرر فقد بلغت جملته (ثلاثة عشر موضعاً). وقد كان منهجه إحصائياً سردياً مرتباً تلك المواضع بترتيب سور القرآن الكريم حتى إنه إذا ذكر اسم السورة وليس فيها من الياءات المحذوفة شيء أثبت ذلك، وقارن دون تعليل أو تفصيل بين مذهب ورش من جهة، وغيره من الرواة والقراء من جهة أخرى.

والبحت على صغر حجمه لا يخلو من الفائدة، فجزاه الله خيراً على جهده، ونسأله أن يثيب كل عامل على عمله.

وَهِيَ الَّتِي زَادُوا عَلَى مَا رُسِمَا تَثَبَّتْ فِي الْحَالِيْنَ... (١)

يريد: حال الوقف وحال الوصل، كما عرفه الشاطبي بقوله عن ياءات الإضافة:

وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءٌ إِضَافَةٌ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأَصُولِ فِتْشُكْلًا  
وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلِّ مَا تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَذْخَلًا

وعن ياءات الزوائد قال:

وَدُونَكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَنِ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعْرُلاً

وتثبتت في الحاليين... (٢).

والواقع فإن إثبات ياءات الزيادة في الحاليين غير منفق عليه من جميع القراء، فمنهم من أثبتها وصلًا ووقفًا، وهم: هشام، ويعقوب، وابن كثير، ومنهم من أثبتها وصلًا فقط، وهم: حمزة، والكسائي، وأبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر، وانفرد حمزة من هؤلاء بإثبات الياء في الحاليين في موضع واحد فقط وهو "أُتْمِدُونَنِي" من قوله تعالى: ﴿قَالَ أُتْمِدُونَنِي بِمَالٍ﴾ (٣). وقسم ثالث حذف الياءات في الوقف والوصل معًا

وهم: ابن عامر، وعاصم، وخلف، وربما خرج بعض القراء عن هذه القواعد (٤).

والملاحظ أن هذه الياءات قد تكون في رؤوس الآي، كما تكون في وسطها، فأما ما جاء في رأس الآية فإنه يحذف بشفاعة الفاصلة حتى ولو لم يحذف في الوقف كما في قوله عز وجل: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ (٥) وقوله سبحانه: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ﴾ (٦).

(١) ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف: طبية النشر في القراءات العشر، ضبطه وصححه وراجعته: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ، ص ٥٧-٦١.

(٢) الشاطبي الرعيني الأندلسي، القاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد: متن الشاطبية، المسمى: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٣٢-٣٦.

(٣) سورة النمل، الآية ٣٦.

(٤) محيسن، محمد سالم: الهادي شرح طبية النشر في القراءات العشر، والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، دار الجيل، بيروت بلبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج ١، ص ٤١٠.

(٥) سورة الرعد، الآية ٩.

(٦) سورة الفجر، الآية ٤.

وهذا المذهب في الحذف شبيه بحذف الياء والواو في القوافي عند الوقف كقول زهير:

فلأنتَ تُقرِي ما خَلقتَ وبعَدَ ضُ القَوْمِ يخلقُ ثم لا يقرُّ<sup>(١)</sup>

وقد أنشد سيبويه هذا البيت بحذف الياء بعد أن مهّد لذلك بقوله: "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لا يحذف يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز وجل:

﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿يَوْمَ النَّادِ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ...﴾<sup>(٤)</sup>.

قال أبوسعيد: "إنما يريد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام، والأسماء في الحذف أولى من الأفعال، والحذف فيها أقوى، لأنها يلحقها التثوين في الكلام فتحذف منها الياء"<sup>(٥)</sup>. وقال أبو علي: "وأخر الآي موضع وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلالاً في الموقف عليه، وتغييراً عما هو عليه في الوصل، ألا ترى أنهم قد أبدلوا من النون الساكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا من التاء الهاء في نحو: (رَحْمَةً)، ومن الألف الياء أو الواو نحو: أفَعِي، وأفَعَوْ، وزادوا في نحو: هذا فرجٌ، وهو يَجْعَلُ، ونقصوا منه في نحو: (وأنشد بيت زهير السابق)<sup>(٦)</sup>.

(١) السكاكي، أبويعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٧٢، والبيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى غير موقوفة، انظر ديوانه، صنعة الأعم الشنتمري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ١١٩.

(٢) سورة الكهف، الآية ٦٤، واللفظ في سورة يوسف، الآية ٦٥، إلا أنها في الموضعين ليست رأس آية، وقد استدل الداني بذلك على معنى الفاصلة، وأنها: الكلام المنفصل مما بعده، ولذلك فقد تكون رأس آية، وغير رأس آية، وأن الفواصل يكتن رؤوس أي وغيرها، فكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية. انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت بلبنان، ١٩٧٢م، ج ١، ص ٥٤.

(٣) سورة غافر، الآية ٣٢.

(٤) انظر: سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٥) السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله: شرح كتاب سيبويه، ج ٥، ق ١٦٥، (١٣٧ نحو).

(٦) الفارسي، أبو علي، الحجة، ج ١، ص ٤٠٥.

ويجدر بنا ونحن نتعرض لقضية تتصل بالقرآن الكريم، مختصة بالحذف والزيادة أن نعلم دور الفاصلة في النظم القرآني، وأنها في حفظ التناسب الإيقاعي للآي تقوم مقام القافية في الشعر، بل إن دور الفاصلة في القرآن يفوق دور القافية في الشعر<sup>(١)</sup>، فهي قد تكون مقطعاً من كلمة، وقد تكون جملة، وهي ظاهرة أسلوبية واضحة المعالم، بها انفرد القرآن الكريم من النثر والشعر معاً<sup>(٢)</sup>، يقول سيد قطب: "إن الفواصل في القرآن غيرها في الشعر، فهي ليست حرقاً متحدداً، ولكنها إيقاع متشابه، مثل: "بصير، حكيم، مبين، مريب" أو مثل: "الألباب، الأبصار، النار، قرار"<sup>(٣)</sup>.

وقد تقع الفاصلة حيث يحسن القطع والوقف، وليس بالضرورة أن تقع حيث يحسن الوقف التام، فالوقف التام يحسن عند تمام القصص وانقضائهن، وهذا يكون في الفواصل ورؤوس الآي، ففي قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ

﴿وَبِاللَّيْلِ﴾<sup>(٤)</sup>، فرأس الآية: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ إلا أن الوقف التام يقع عند

قول: ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾<sup>(٥)</sup> ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿.... عَلَيْهَا يَتَكُونَ﴾ ﴿وَزُخْرُقًا﴾<sup>(٦)</sup>

فقوله سبحانه ﴿يَتَكُونَ﴾ هو رأس الآية، ولكن الوقف التام يقع عند

قوله: ﴿وَزُخْرُقًا﴾ لأنه معطوف على ما قبله، ومثل ذلك كثير في كتاب الله عز

وجل<sup>(٧)</sup>، ولئن وقعت الفواصل عند رؤوس الآي التي تتشاكل في المقاطع، وتتجانس فيها الحروف أو تتقارب، فإن ذلك لا يعني موافقة القرآن الكريم للسجع، لأن الفواصل في القرآن، تابعة للمعاني، أما السجع فيتبعه المعنى، وهو عيب، والقرآن

(١) أبوزيد، أحمد: التناسب البياني في القرآن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٢م، ص ٣٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(٣) قطب، سيد: في ظلال القرآن، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧م، ج ٢، ص ١٩٣.

(٤) سورة الصافات، الآية ١٣٧ - ١٣٨.

(٥) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد: المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، دراسة وتحقيق: الدكتور

يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت بلبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٦) سورة الزخرف، الآية ٣٤ - ٣٥.

(٧) الداني: المكتفى، ص ١٤١.

منزه عن ذلك، يقول أبو الحسن الرماني: "والفواصل بلاغة، والإسجاع عيب، وذلك أن الفواصل تابعة للمعاني، أما الإسجاع فالمعاني تابعه له"<sup>(١)</sup>.

ولقد كان التناسب في الفواصل القرآنية من بين الأمور التي جعلت فصحاء العربية يقفون عند القرآن مذهولين معترفين بأنه ليس ككلام البش، وما هو بالشعر ولكن له حلاوة وحلاوة، كما أن له تأثيراً على العقول لا يقل عن تأثير السحر، فإذا وافقت مواضع الحذف رؤوس الآي، وجدت للقراء سبباً، يقوي مذاهبهم في الحذف، وهو رعاية الفاصلة، بحيث لا ينكسر المعنى، ولا يكون الحذف لضرورة كتلك التي تجدها عند الشعراء، ومرتادي الكلام المسجوع.

ونظرة لأي سورة من القرآن الكريم ترينا المعجزة في اختيار لفظ الفاصلة المتناسب مع مجمل الفواصل في جميع آيات السورة الواحدة، فإن وجدت الكلمة التي عليها الفاصلة مؤسسة بالواو قبل النون مثلاً، ألفت النظام متبعاً في الأعم الأغلب من آيات هذه السورة، فإن خرج عن ذلك فلن يتجاوز الياء التي غالباً ما تعاقب الواو حتى في قوافي الشعر، أو كلمة ذات وقع مشابه على السمع في التنغيم والوزن، أما إن فارق ذلك وابتعد عنه فإنك لن تحس بالنقلة الثقيلة على السمع كما تحسها وأنت تقرأ الشعر الذي تختلف فيه القافية وتتغير أو ينتقل الشاعر من بحر على آخر<sup>(٢)</sup>، ولست بقائل لك مثلاً على كل صورة من هذه الصور التي تعكس الموسيقى فتجعل القراء يتفاوتون في أدائهم القرآن، وطرقهم الخاصة وهم يزينون به أصواتهم، فكل سورة منه تصلح أن تكون مثلاً، وما علينا إلا تدبره والنظر في علو أسلوبه، نجد ذلك التناسب واضحاً، وكأنما أريد لذاته، الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع إلا التسليم بإعجازه، وأنه من لدن حكيم خبير، فلو نظرنا في سورة "الفجر" مثلاً، نرى الحق تبارك وتعالى افتتح السورة بالقسم بالفجر فقال: ﴿وَالْفَجْرُ﴾ هذه الكلمة من ثلاثة حروف ساكنة الوسط، آخرها الراء، هذا النظام بقي بضع آيات بعد ذلك محافظاً على التناسب والوزن، لتألفه

(١) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م، ص ٩٧، وانظر الباقلائي، الإمام أبو بكر محمد الطيب: إعجاز القرآن، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ٢٧٣.

(٢) الرماني: النكت، ص ٩٨ - ٩٩.



الأذن، وتنساق معه النفس، حتى إذا جاء إلى قوله سبحانه: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾، لم يشذ حذف الياء على السمع، فكان مستساعاً مقبولاً، وقد لا يسأل عن علته، ثم لما انتقل إلى نوع آخر من الوقف مؤسس بالمدّ قبل الحرف الأخير، رأيت المحافظة على الموسيقى اللفظية التي تخلب اللب، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿١﴾ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٢﴾ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ﴿٣﴾ وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴿٤﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ﴿٥﴾ الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْبِلَادِ ﴿٦﴾ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ ﴿٧﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿٨﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴿٩﴾﴾ (١) إنك وأنت تقرأ هذه الآيات يمر بك الحذف (بالواو) فلا يشذ ولا يخرج عن بقية الآي، ويتم الوقف من غير ياء على مذهب الذين يحذفونها في الوقف، حتى إنك لو قرأتها بالحذف وصلاً على مذهب غير نافع وابن كثير، لما وجدت ذلك نابياً في السمع، بل إن الوقف عند قوله سبحانه: ﴿سَوْطَ عَذَابٍ﴾ ضمن هذه الآيات كان في تناسب مع رؤوس الآي الأخرى من حيث المدّ الواقع قبل آخر الكلمة التي هي رأس الآية (٢).

وبالنظر إلى المواضع التي اختلفت القراء في إثبات الياء فيها أو حذفها، ند أنها تتوزع بين رؤوس الآي، والفواصل، من جهة، وبين وسط الآي ودرج الكلام من جهة أخرى، ثم إنها جاءت مع الأفعال في أزمنتها الثلاثة، ومع الأسماء صحيحها ومعتلها، إلا أن الأفعال استأثرت بقسم أكبر من هذه الياءات وكان المضارع أكثر القسم الفعلي، يليه الأمر فالماضي.

أما القسم الاسمي فتكاد تتساوى قسمة الياءات فيه بين الأسماء المضافة والأسماء المنقوصة.

وجدير بنا أن نجمل بعض الحقائق قبل الخوض في أنواع الحذف هذه، فلقد روي عن يعقوب إثبات ياء الإضافة في الوصل والوقف في جميع القرآن، رأس آية كانت أو

(١) سورة الفجر، الآية ٦ - ١٤.

(٢) انظر: أحمد أبوزيد: التناسب البياني في القرآن، ص ٣٣٥ - ٣٤٨، ص ٣٥٢ - ٣٧٢، وانظر: الخطابي، أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم: بيان إعجاز القرآن، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر، ط ٣، ص ١٩٧٦، ص ٢٤ - ٢٦ - ٢٧.

وسطها، مثبتة كانت أو محذوفة في الرسم، إلا قوله تعالى في الزمر: ﴿يَا عِبَادِ قَاتِلُون﴾<sup>(١)</sup>، وما أشبهه من النداء<sup>(٢)</sup>.

أما أبو جعفر، وأبو عمرو، ونافع -برواية إسماعيل-، فإنهم يثبتون الياء إن كانت وسط الآية، ولا يثبتون ما كان رأس الآية غلا شيئاً يسيراً.  
ثم إن ابن كثير، ونافع، ومن لم يذكر من القراء، يوافقون في بعض، ويخالفونهم في بعض<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن البادش: أن ما جاء من المعتل اللام مرسوماً في الخط محذوف اللام ينقسم قسمين، منون وغير منون.

فالمنون نحو "وَالِ، وَهَادِ، وَوَأَقِ، وَبَاقِ، وَمُسْتَخْفِ، وَمُهْتَدِ، وَمُقْتَرِ... وشبهه، فعن يعقوب عن ورش: أن في ذلك جواز القراءة كما هو في السواد (يعني الخط الذي كتب به المصحف العثماني- وهو ما يعبر عنه برسم المصحف)، وجواز الوقف بالياء، وهذا عام في الباب كله.

وعن ابن مجاهد بسنده: الوقف على جميع الباب لابن كثير بالياء وهذا لا يعرفه المكيون، وأما الباقيون فبغير الياء في الباب كله، وهو الأوجه عند أهل العربية، لأن التنوين يحذف في هذا بحق الوقف كما يحذف في الصحيح.

أما القسم الثاني وهو غير المنون من الأسماء، فنحو "وَادِ النَّمْلِ، بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ، بِهَادِ الْعُمِي، لِهَادِ الَّذِينَ، صَالَ الْجَحِيمِ..."، أمّا من الفعل فنحو: "سَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ، نُجُجِ الْمُؤْمِنِينَ، يُنَادِ الْمُنَادِ، يَدْعُ الدَّاعِ..." وشبهه مما رسم في المصحف بغير ياء ولا واو، لأنهما يسقطان في اللفظ لالتقاء الساكنين، فعن ابن كثير: الوقف على التمام في (يَدْعُ، وَسَنَدُ، وَيَمْنُ)، وقياس قوله فيها وفي (هَادِ، وَوَالِ) يقتضي أن يقف فيه كله بالياء.. وعن قتيبة: ما كان بالياء وفتت [ عليه ] بالياء، وما لم يكن فيه ياء ثابتة وفتت بغير ياء، وهو الذي يليق بمذهب الكسائي وصححه أبو عمر والداني، وعن الباقيين: الوقف

(١) سورة الزمر، الآية ١٦.

(٢) الأصبهاني: المبسوط، ص ١٣٨، ٤١٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٨، الشاطبي الرعيني: متن الشاطبية، ص ٣٤ - ٣٦، ابن الجزري: طيبة النشر، ص ٥٩ - ٩١.

على الفصل كله بغير ياء اتباعاً للخط<sup>(١)</sup>. إن الذين يثبتون هذه الياء قد يكون لهم دليل من وجه نحوي، ففي مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾<sup>(٢)</sup> قرأها قُنبل بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِ﴾ وجزم ﴿وَيَصْبِرْ﴾ وزعم أن (مَنْ) موصولة، فلهذا ثبت ياء ﴿يَتَّقِي﴾<sup>(٣)</sup>.

ويجدر بنا بعد إجمال مذاهب القراء في الياءات الزائدة أن نقف عندها مفصلين الحديث عن مذاهبهم في الحذف والإثبات، معللين قدر الإمكان لما ذهب إليه كل فريق، مبتدئين بقسم الأفعال، مردفين بعد ذلك بقسم الأسماء، سائلين الله العون والتوفيق.

أولاً: الياءات الزائدة في الأفعال:

سبقت الإشارة إلى أن الياء تتصل بالفعل في جميع أزمانه، وأنها تأتي مع الزمان على ضربين، الأول ما كان أصلاً في بنية الفعل، والثاني ما كان ضميراً للمتكلم، وهاك بيان ذلك:

أ - الفعل المضارع: والياء معه على قسمين:

الأول: تكون الياء فيه من أصل الفعل ومحل إعرابه وهي:

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ...﴾ [هود: ١٠٥].

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ...﴾ [يوسف: ٩٠].

قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسْرُ﴾ [الفجر: ٤].

(١) ابن البادش، أبوجعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري: الإقناع في القراءات السبع، حققه وقدم له: الدكتور عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ج ١، ص ٥٢٠-٥٢٤.

(٢) سورة يوسف، الآية ٩٠.

(٣) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م، ص ٦٢١، ٩١٦.

وقد ذكر ابن مجاهد الخلاف فيها جميعاً<sup>(١)</sup> وكان الخلاف يتركز حول إثبات الياء في الوصل والوقف، أو إثباتها دون الوقف، أو حذفها وفقاً ووصلاً، ولكل فريق حجته، قال الفراء في التي في سورة هود ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ...﴾ كتب بغير الياء، وهو في موضع رفيع، فإن أثبت فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صواباً، وإن حذفها في القطع والوصل كان صواباً، فقد قرأ بذلك القراء، فمن حذفه إذا وصل قال: الياء ساكنة، وكل ياء، أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفها وتجتزئ بالضمّة من الواو، وبالكسر من الياء، وأنشد [ني] بعضهم:

كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا      جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسِّيفِ الدَّمَآ

ومَن وصل بالياء وسكت بحذفها قال: هي إذا وصلت في موضع رفع فأنبئها وهي إذا سكت عليها تُسكن فحذفها...<sup>(٢)</sup> والملاحظ أن الحذف في هذه المواضع جاء في أوساط الآيات كما جاء في رأس الآية التي في سورة الفجر، والحذف محببٌ إذا كان الحرف رأس آية، فضلاً عن أن العرب قد تحذف الياء مكتفية بكسر ما قبلها، كما في البيت الذي أنشده الفراء آنفاً<sup>(٣)</sup> وكقول الآخر:

لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ      وَلَقَدْ تَتَخَفِ شَيْمَتِي إِعْسَارِي<sup>(٤)</sup>

ويذهب بعض القدماء إلى أن الذين يثبتون الياء في مثل هذه المواضع إنما يثبتونها على الأصل، كما أن الذين يحذفونها إنما يتبعون المصحف<sup>(٥)</sup> وعن اليزيدي: الوصل بالياء والسكت بغير ياء على الكتاب<sup>(٦)</sup>، وعنه عن أبي عمرو أنه كان يقول: "ما أبالي كيف قرأت، أبالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب"<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٣٣٨، ٣٥١، ٤٠٣، ٦٨٣ على التوالي.

(٢) الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ج ٢، ص ٢٧.

(٣) انظر البيت في: الخصائص، ج ٣، ص ٩٠، وقد أنشده ابن جني شاهداً على حذف الياء اكتفاء بالحركة قبلها، ومثله أيضاً فعل ابن الشجري: الأمالي الشجرية، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت بلبنان، بلا تاريخ، ص ٧٢، وعده ابن الشجري من الشذوذ، لوقوعه في غير الفواصل والقوافي.

(٤) الفراء: معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٦٠، وفي صدر البحث جملة من الشواهد على هذه المسألة.

(٥) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، منشورات دار الحكمة بدمشق، بلا تاريخ، ص ٧٤.

(٦) الفارسي، أبو علي: الحجة للقراء السبعة، ج ٦، ص ٤٠٣.

(٧) المصدر السابق، ج ٦، ص ٤٠٤.

وقد وجه أبو علي قراءة ابن كثير في إثبات الياء في "يسرى" وصلّ أو وقف بأن الفعل لا يحذف منه في الوقف، كما يحذف من الأسماء نحو: قاضٍ، وغازٍ، تقول: هو يَقْضِي، فتنبت الياء، ولا تحذف الياء من الفعل كما تحذفه من الاسم نحو: قاضٍ، لأنها لا تسقط في الوصل، كما تسقط الياء من نحو: قاضٍ في الوصل، وليس إثباتها بالأحسن من الحذف، وذلك أنها في فاصلة واستدل بقول سيبويه: "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف نحو: القاضي من الألف واللام، يحذف إذا كان في قافية أو فاصلة"<sup>(١)</sup>. وقبل أن نبرح هذا الموضوع يحسن أن نقف على مذاهب القراء في إثبات الياء وحذفها في هذا القسم.

فأما التي في (هود) فقد أثبتها ابن كثير ويعقوب في الوصل والوقف وأثبتها أبو عمرو بن العلاء والكسائي ونافع في الوصل دون الوقف. وحذفها عاصم وابن عامر وحمزة ووقفاً ووصلاً<sup>(٢)</sup>.

وأما التي في سورة (يوسف) فقد أثبتها ابن كثير وحده من السبعة في الوصل والوقف كما أثبتها قنبل أيضاً، وقرأها الباقر بغير ياء في وصل ولا وقف<sup>(٣)</sup>.

وقد وجه أبو علي قراءة ابن كثير على احتمالات ثلاثة:

أحدها: أن يقدر في الياء الحركة، فيحذفها، فتبقي الياء ساكنة للجزم كما قدر ذلك في قول الشاعر:

ألم يأتينك والأنباء تنمي ...

ودفع أبو علي هذا الاحتمال؛ لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام. وما هذه إلا لغة في إثبات حرف العلة مع الجازم<sup>(٤)</sup>، وقد تقدم التمثيل عليها.

أما الآخر: فإن يجعل (من يئقي) بمنزلة (الذي يئقي)، ويحمل المعطوف على المعنى

(١) المصدر نفسه، وقد سبق لنا الوقوف عند كلام سيبويه، انظر قبله: ٨٣/هـ، ٨٤، ٨٥.

(٢) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٣٣٨، ابن غلبون الحلبي، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم: التذكرة في القراءات الثمان، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢/هـ، ١٩٩١م، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٣) المصدران السابقان أنفسهما، ص ٣٥١، ج ٢، ص ٣٨٤ (على الترتيب).

(٤) انظر: البناء، أحمد بن محمد بن أحمد: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وعلق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٣٥٩هـ، ص ٢٦٧.

-وفصل في ذلك- لكنه لم يذكر الاحتمال الثالث<sup>(١)</sup> والمتأمل إعراب هذه الآية يلحظ أن الهاء في (إنه) هي ضمير الحديث والقصة، وأن (مَنْ) موصولة وما بعدها حتى تمام الآية ﴿يَتَّقُ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ جملة الخبر<sup>(٢)</sup> وفي هذه الحالة ينبغي أن يسأل: كيف عطف (يَصْبِرُ) مجزوماً على (يتقي) مرفوعاً؟ وللإجابة نستدعي ما قال أبو علي في ذلك: "يجوز أن يُقدر الضمة في قوله: ﴿وَيَصْبِرُ﴾، ويحذفها للاستخفاف، كما تحذف من نحو: عَضِدٌ، وَسَبْعٌ، وجزاز هذا في حركة الإعراب كجوازه في حركة البناء... وما يقوي ذلك، ويسوغ حملة عليه أنه قرأ ﴿وَيَتَّقُهُ﴾ (النور: ٥٢)، ألا ترى أنه جعل (تَقَهُ) بمنزلة (كَثَّفَ وَعَلَّمَ) فاسكن، فذلك يُسكن على هذا ﴿وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ..﴾"<sup>(٣)</sup>. هذا في قراءة الإثبات كما روي عن ابن كثير، ويمكن أن يستأنس لتوجيه هذه القراءة بما جاء من عطف وما قبله منصوب في قوله عز وجل ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقون: ١٠]، حيث جزم ﴿وَأَكْنَ﴾ حملاً على معنى ﴿فَأَصْدَقَ﴾ الذي هو جواب التمني<sup>(٤)</sup>، كما يمكن أن يحمل الفعل "يُنَادِ" الذي في (ق) على نظيره من الحذف الواقع في آية (هود) السابقة، وعليها يمكن حمل الحذف من الفعل (تُعْن) من قوله: ﴿لَا تُعْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، حيث كان الحذف في الحشو لا في رؤوس الآي.

(١) الفارسي، أبو علي: الحجة للقراءات السبعة، ج ٤، ص ٤٤٧-٤٤٩.  
(٢) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهدي غازي زاهر، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج ٢، ص ٣٤٤.  
(٣) الفارسي، أبو علي: الحجة للقراءات السبعة، ج ٤، ص ٤٤٧-٤٤٩، قال البنا: "مذهب سيبويه أن الجزم بحذف الحركة المقدرة، وحذف حرف العلة، للفرقة بين المرفوع والمجزوم"، البنا، إتحاف فضلاء البشر، ص ٢٦٧.  
(٤) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ج ١، ص ٣٩١.  
(٥) سورة يس، الآية ٢٣.

أما في قراءة الحذف الذي عليه بقية القراءة، فقوله: (مَنْ) شرطية مبتدأ، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾ وما بعده الخبر، والجملة خبر (إِنَّ) الأولى، والهاء للحديث والقصة، و(يَصْبِرُ) عطف على (يَتَّقُ)<sup>(١)</sup>.

أما قوله عز وجل ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [الكهف: ٦٤] ففي قراءة غير ابن كثير في رواية ابن فليح، والكسائي، الحذف<sup>(٢)</sup>؛ لأنه موضع الفاصلة وتمام الوقف.

والقسم الثاني من المضارع ما كانت الياء فيه ضمير المتكلم ومحلها النصب بالفعل، وقد جاء هذا القسم في رؤوس الآي كثيراً، كما جاء في درج الكلام وحشوه، فمن حذفها في رؤوس الآي قوله تعالى: ﴿فَلَا تُنظِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]

وقوله: ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ [الدخان: ٢٠] وقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاَعْتِرِلُون﴾ [الدخان:

٢١]، وقوله: ﴿إِنْ كِدْتَ لِثَرْدِينَ﴾ [الصفاء: ٥٦] وقوله: ﴿... شَيْئًا وَلَا

يُنْقِدُونَ﴾ [يس: ٢٣] وفي سورة الشعراء مجموعة من الأفعال ختمت بالياء المحذوفة

لمجبيها رؤوس أي نحو: (... سَيَهْدِينِ، يَهْدِينِ، يَسْقِينِ، يَشْفِينِ، يُخَيِّنِ، وَأَطِيعُونَ)، وكل ما في هذه السورة يثبت الياء فيه يعقوب في الحاليين (في الوصل والوقف) ومما

حذف منه الياء في رؤوس الآي أي (في الوصل والوقف)<sup>(٣)</sup> وقوله سبحانه: ﴿أَنْ

تُفْئِدُونَ﴾ [يوسف: ٩٤]، وقوله: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقد قرأها يعقوب

وحده بإثبات الياء في الوصل والوقف، وكذلك ما أشبهه في جميع القرآن وإن كانت محذوفة، رأس آية أو وسطها، وهذا مذهبه وسبيله فيه واحد لا يخلف، وأما

(١) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٩١.

(٢) الأصبهاني: المبسوط في القراءات العشر، ص ٢٤١.

(٣) محمد محمد سالم محيسن: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٦٩م، ج ٢، ص ٢١٦.

أبوجعفر، وأبو عمرو، ونافع -برواية إسماعيل- فإنهم يثبتون منه ما كان وسط الآية، ولا يثبتون ما كان رأس الآية إلا شيئاً يسيراً<sup>(١)</sup>.

أما ما جاء منه في غير رؤوس الآي، فنحو قوله عز وجل: ﴿وَأَنْقُونَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧] فقد قرأها أبوجعفر ونافع- وبرواية إسماعيل وحده- وأبو عمرو ويعقوب بإثبات الياء فيه، وقرأ الباقر بحذفه<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿أَنْ يَهْدِينَ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤] والخلاف في هذه ولا خلاف بين القراء في الياء التي في [سورة القصص: ٢٢] في الوقف والوصل. وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ﴾ [الكهف: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتِينَ خَيْرًا﴾ [الكهف: ٤٠]، ولا خلاف بينهم في إثبات الياء في التي في [سورة المنافقون: ١٠] في الحالين<sup>(٣)</sup>.

والذي يمكن ملاحظته على أفعال هذا القسم أن نسبة طيبة منها جاءت بعد نهي سواء منها ما جاء في وسط الآي كالتي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْزُونَ فِي ضَيْفِي﴾ [هود: ٧٨]. وقوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنَ مَا لَيْسَ لَكِ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦] أو كان رأس أية كقوله سبحانه: وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَفْضَحُونَ﴾ [الحجر: ٦٨]، وقوله: ﴿وَلَا تُكَلِّمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، وقوله ﴿وَلَا تَقْرُبُونَ﴾ [يوسف: ٦٠]، وقوله ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [هود: ٧٨] وقوله: ﴿فَلَا تُنْظِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

ب - أما القسم الثاني فهو فعل الأمر:

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص ١٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤١.



وقد حذفت الياء مع هذا الفعل في جملة طيبة من الأفعال، وكانت موضوع خلاف بين القراء، فقد حذفت في أربعة عشر موضعاً من غير المكرر، كما أنها جاءت في وسط الآي قليلاً، وفي رؤوسها كثيراً، فمما جاءت في وسط الآي قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُونَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ﴾

[ آل عمران: ١٧٥ ] وقوله: ﴿وَآخِشُونَ الْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣] وقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ

وَآخِشُونَ وَلَا...﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [غافر: ٣٨]، وقوله: ﴿ثُمَّ

كَيِّدُونَ فَلَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]. أما التي في [هود: ٥٥] فالياء فيها ثابتة عند جميع

القراء اتباعاً لرسم المصحف ثم إن التي في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ

فَكِيدُونِ﴾ [المرسلات: ٣٩] فالياء ثابتة ليعقوب وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُونَ هَذَا صِرَاطٌ

مُسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف: ٦١] وهذا لا يدخل فيه قوله: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل

عمران: ٣١]، ولا التي في قوله: ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [طه: ٩٠] فلا خلاف

بين القراء في إثبات الياء فيهما اتباعاً للرسم. ومن المحذوف في وسط الآي قوله عز

وجل: ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

أما ما جاء في رؤوس الآي فقوله تعالى: ﴿وَأَيَّايَ فَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١]

وقوله: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، وقوله: ﴿... لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١]

وقوله: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٢] وقوله تعالى: ﴿وَأَيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾ [

البقرة: ٤٠].

ولا مانع من الوقف عند بعض هذه الآي لنرى توجيه النحويين لهذا الحذف، فهم

يذهبون في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَأَيَّاءَ فَارُهُبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠] إلى أن ﴿وَأَيَّاءَ﴾ منصوب بإضمار فعل، كما يجوز أن يكون على معنى: "وأنا فارهبون" على الابتداء والخبر، وهذا بمنزلة قولك: (زيدٌ فأضربهُ) لأن الياء المحذوفة من ﴿فَارُهُبُونَ﴾ كالياء في (أضربهُ)....<sup>(١)</sup> قال النحاس: "وقع الفعل على النون والياء، وحذفت الياء لأنه رأس آية، وقرأ ابن إسحاق ﴿فَارُهُبُونِي﴾ بالياء، وكذلك (فاتقوني) منصوب بإضمار فعل، وكذا الاختيار في الأمر والنهي والنفي والاستفهام"<sup>(٢)</sup>. قال ابن أبي مريم: "الأصل في ﴿فَارُهُبُونَ﴾ وأمثاله، هو إثبات الياء، لأن الياء هو ضمير المنصوب في هذا الموضع، والنون دعامة أدخلت ليبقى آخر الكلمة التي لحقتها هذه الياء على حاله من حركة أو سكون أو واو أو ياء، ولا يتغير، إذ لولا هذه النون لانكسر ما كان قبل الياء من حرف صحيح، وانقلب ما كان من حرف علة، فأدخلت النون لتكسر لأجل الياء، ويسلم ما قبلها من التغيير، فإذا كان كذلك فالياء هي الأصل في الضمير، وإثبات الياء في هذه المواضع هو الأصل الذي عليه الوضع، وإنما حذفها من حذفها من رؤوس الآي، لأنها فواصل، وهي مثل القوافي في الشعر، تُطلب لها الموافقة والمشاكله كما قال الأعشى:

وَمِنْ شَانِيٍّ كَاسِفٍ وَجْهُهُ      إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ انْكَرَنَ

ألا ترى أنه حذف الياء من (أنكرني)، وأسكن النون، لأنها قافية، وهي أيضاً موضع وقف، والوقف موضع تغيير"<sup>(٣)</sup>.

**ج - وأما القسم الثالث من الأفعال فهو الفعل الماضي:**  
ويمكن تقسيم الأفعال الواردة في هذا القسم إلى طائفتين:

(١) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٩٠.  
(٢) النحاس، أبو جعفر: إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٨، وانظر تعليل ذلك في الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج ١، ص ٨٣.  
(٣) ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد بن أبي عبدالله الشيرازي: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج ١، ص ٢٧٢.

الأولى: ما كان آخر الفعل كسراً ليدل على الياء المحذوفة وهو شبيه ببعض الأفعال

في القسمين السابقين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿... دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانَ﴾

[البقرة: ١٨٦] وقوله عز وجل: ﴿... وَقَدْ هَدَان﴾ [الأنعام: ٨٠] ، أما التي في

[الزمر: ٥٧] فإن الياء ثابتة لا تحذف عند جميع القراء؛ اتباعاً للمصحف.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿فَمَا

آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ﴾ [النمل: ٣٦] والخلاف في الأخيرة هذه زيادة على

خلافهم في الحذف والإثبات، يتمثل في قراءة من يكسر النون من غير ياء وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وقراءة من يفتح الياء وهم: أبو عمرو، ونافع، وعاصم في رواية حفص<sup>(١)</sup>. زاد الأصبهاني: أبو جعفر، وابن

كثير في رواية ابن فليح وحده<sup>(٢)</sup>. وقوله: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَن﴾ [آل عمران: ٢٠] وقوله

سبحانه: ﴿لئن أحرّتن﴾ [الإسراء: ٦٢].

وكل هذه المواضع ليس الفعل على رأس آية فيها، والخلاف فيها بين القراء في الإثبات والحذف، فمن حذف كان متبعاً للرسم، والكسر دليل على المحذوف تخفيفاً، ومن أثبت فقد جاء به على الأصل، أما من حذف بعض هذه الياءات وأثبت بعضاً فلأنه أخذ باللغتين، ومن حذفها في الوقف دون الوصل فلأنه تغيير، والوقف موضع تغيير<sup>(٣)</sup>. أو بعبارة أخرى من كان يقف بحذف الياء فاتباعاً للمصحف، وأنه لا ينبغي أن يخالف رسمه، كما أنه اكتفى بالكسرة عن الياء، لأنها نائبة عنها، ومن أثبت الياء فعلى الأصل<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٤٨٢.

(٢) الأصبهاني: المبسوط، ص ١٨٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(٤) ابن أبي مريم: الموضح، ج ١، ص ٣٥٩.

وأما الفئة الثانية من الأفعال الماضية فتختص بما وقع على رؤوس الأي، وهو قليل جداً، إذ لم يقع منه غير فعلين هما في سورة الفجر، حيث قال الله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمٌ<sup>١</sup>.... رَبِّي أَهَانٌ﴾ [الفجر: ١٥، ١٦].

وقد قرأهما نفر بغير ياء في وصل ووقف. كما قرأهما آخرون بياء في الوصل والوقف، وقرأهما نفر بياء في الوصل دون الوقف.

وروى ابن مجاهد عن علي بن نصر قوله: "سمعت أبا عمرو يقرأ ﴿أَكْرَمٌ﴾ و﴿أَهَانٌ﴾ يقف عند النون. وقال اليزيدي: كان أبو عمرو يقول: "ما

أبالي كيف قرأت: بالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب"، كما نقل عن عباس: الجزم فيهما مع الحذف ووقفاً، ونقل عن أبي الربيع عن أبي زيد أن أبا عمرو قرأهما بإثبات الياء، وعن عبيد عن أبي عمرو بالجزم وحذف الياء والوقف عند النون<sup>(١)</sup>. وقد روى سيبويه عن أبي عمرو الوقف على النون ساكنة مع حذف الياء<sup>(٢)</sup>، وشبه أبو علي قراءة الحذف وصلأ ووقفاً بقراءة من قرأ (يَسْرُ) في الوصل والوقف، لأنها ياء قبلها كسرة، في فاصلة، كما شبه قراءة من أثبت الياء فيهما بقراءة من أثبت الياء في (يَسْرِي) حين أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف<sup>(٣)</sup>. وأكد القيسي أن المشهور عن أبي عمرو الحذف في الوصل والوقف فيهما، وأن الباقيين قرأوا بذلك<sup>(٤)</sup>.

ولما كانت الياء التي هي لام الفعل في نحو (يَسْرِي) تحذف في الفواصل وغيرها، فكذلك تحذف ياء الضمير وخصوصاً في الفواصل إلا أن ياء الضمير المفعول به قلماً تحذف في غير الفاصلة والقافية<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٦٨٤ - ٦٨٥. وانظر: مزيداً من التفصيل في الأصبهاني: المبسوط، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٣) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج ٦، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

(٤) القيسي، مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، نشر وتوزيع الدار السلفية، بمباي الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢/١٩٨٢م، ص ٧٢٦.

(٥) ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج ٣، ص ١٣٦٨.

وقد سوى سيبويه بين الفعل والحرف فما يحذف من هذه الياءات في الوقف، ووصف الحذف بأنه أقيس وأكثر، مشبهاً هذه الياءات بياء (قاضي)، من حيث وقوعها بعد كسرة ساكنة في اسم، وقد عني سيبويه بالاسم ضمير المتكلم، وقعت في فعل أو اسم أو حرف واستدل على ذلك بقراءة أبي عمرو السابقة في الوقف، مستشهداً بقول النابغة، وأنه سمعه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم.

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا      فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَأَسْتُ مِنْ  
 عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ: (مِئِي)، وَقَوْلُهُ أَيْضًا:  
 وَهُمْ وَرَدُوا الْحِقَارَ عَلَى تَمِيمٍ      وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظِ بْنِ  
 عَلَى إِرَادَةِ: (إِنِّي)، ثُمَّ عَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَن تَرَكَ الْحَذْفَ أَقْيِسُ<sup>(١)</sup>.

إلا أن أبا سعيد قال عن هذا: إن القصيدة مطلقة، وإنما هذا إنشاد بعضهم<sup>(٢)</sup>. وجميع المصادر تكاد تجمع على القراءة في مثل هذه المواضع بالحذف عند الوقف اتباعاً للمصحف، كما كان إثباتها في الوصل أو في الوقف إنما كان لإخراجها على الأصل<sup>(٣)</sup>، وقد أشار ابن يعيش إلى أن تفسير مذهب الحذف يقع من جهتين، وأن أجودها إثبات الياء، لأنه لا تنوين معها يوجب حذفها [أي أنها ليست كالياء في (قاضي) ونحوها]، فهي ثابتة في الوصل، ولا تحذف في الوقف، وجرت مجرى ياء (القاضي)، لأنها ياء ساكنة بعد كسرة في اسم، فثبتت كسرتها، والوجه الآخر: أن تحذفها فيهما، فتقول: (ضربن، وهذا غلام، وأنت تريد: غلامي، وضربني، لأن (ني) اسم...، ووجه قراءة أبي عمرو آيتي (الفجر) بالحذف على رأي من يقول (هذا القاض)؛ فيحذف الياء، وحذف الياء في الفعل حسن؛ لأنها لا تكون إلا وقبلها نون، فالنون تدل عليها، فلا لبس فيها، بخلاف قولك: (هذا غلام) تقف عليه بالسكون، فلا يُعلم أنه يراد به الإضافة الياء أم الأفراد، ولذلك منعه بعضهم وأجازه سيبويه في الوصل؛ لأنه يبيّنه<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٢) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص ٩٢ - ٩٣.

(٣) الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م، ج ١، ص ٢٦٠. وانظر: ابن الشجري: أمالي بن الشجري، ج ٢، ص ٢٩١ (الطناحي).

(٤) ابن يعيش، موفق الدين، يعيش بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي بالقاهرة، بلا تاريخ،

وبالرغم من وصف ابن يعيش حذف الياء التي قبلها نون بالكثرة في القرآن الكريم<sup>(١)</sup>. إلا أنني لم أجد القراء أشاروا إلى غير الموضعين الواردين في سورة الفجر، وهما في رؤوس الآي، ومعلوم أن الحذف في رؤوس الآي كثير في القرآن في الأفعال والأسماء، ويستدل على ذلك دائماً بما في القوافي من حذف، لأن ذلك موضع وقف.

لقد استدل سيبويه على هذا الحذف بقول الأعشى:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا      دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي  
وَمِنْ شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا      مَا انْتَسَبْتُ لَهُ انْكَرَنِي<sup>(٢)</sup>

كما استدل غيره بهما أيضاً في هذا المقام<sup>(٣)</sup>، وبالوقف على القصيدة في ديوان الشاعر تبين أن القصيدة نونية مقيدة مطلعها:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ      عَلَى الْمَرْءِ، إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنُ

وهي قصيدة طويلة وقد حذف الأعشى ياء الإضافة هذه في أكثر من موقع ووقف بالسكون وذلك قوله: بالإضافة إلى ما سبق:

أَلَيْسَ أَخُو الْمَوْتِ مُسْتَوْتِقًا      عَلِيٍّ، وَإِنْ قُلْتُ قَدْ أُنْسَانُ  
وَلَكِنَّ رَبِّي كَفَى غُرْبَتِي      بِحَمْدِ الْإِلَهِ، فَقَدْ بَلَّغَنِي  
وَحَوْلِي بَكْرٌ وَأَشْيَاءُهَا      وَاسْتُ خَلَاةٌ لِمَتْنَتْنِ أَوْعَدَنِي  
فَجِئْتُكَ مُرْتَادًا مَا خَبَرُوا      وَلَوْلَا الَّذِي خَبَرُوا لَمْ تَرَنِي<sup>(٤)</sup>

ج ٩، ص ٨٥-٨٦. وانظر: سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٠.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٩، ص ٨٦.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٣) انظر ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص ١٢٨. وانظر مصادر أخرى هناك بالهامش.

(٤) الأعشى، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٠٧/١٩٨٧م، ص ١٩٠-١٩١.

لقد خرج الحذف عند الشاعر سهلاً مستساعاً، لأنها لغته وسليقة قومه، ولذلك فليست هناك ضرورة شعرية أجاته إليه، ولكنه مذهبه، وهو مذهب العرب في الوقف، ولذلك أثبت نون الوقاية لأن الحذف للوقف عارض، فحكم للياء المحذوفة بحكمها لو كانت ملفوظاً بها<sup>(١)</sup>.

: :

وقبل الخوض فيه ينبغي أن نقدم ما شاع بين أهل العربية من أن الأصل سقوط الياء إذا سكنت ولقيها التنوين، لاستثقالهم الضمة في الياء، ولأن التنوين سكون، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ

مِنْهُمَا ﴾ [يوسف: ٤٢]، وقوله عز وجل: ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ

مُشْرِكٌ ﴾ [النور: من الآية ٣]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام: من

الآية ١٣٤] وأمثال ذلك كثيرة<sup>(٢)</sup>، والأصل في الوقف على هذه الحروف وأمثالها بالياء أعني (ناجي، وزاني، وأتي)، إلا أنهم يستثقلون الضمة في الياء، فتسكن الياء، وعندئذ يستقبل السكون بسكون التنوين فيجتمع ساكنان فتحذف الياء لذلك<sup>(٣)</sup> هذا إذا كانت الياء أصلية، لأنهم لا يثبتون الياء في شيء من (فَاعِلٍ)، نحو ما جاء في الآيات السابقة، وقولهم: "هذا قاض، ورام، وداع"، فإذا أدخلوا فيه الألف واللام، قالوا بإثبات الياء وحذفها<sup>(٤)</sup> ومن هنا جاء خلافهم في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فُهو الْمُهْتَدِ ﴾ [في

الكهف: ١٧، والاسراء: ٩٧] بغير ياء، والياء في قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فُهو

الْمُهْتَدِ ﴾ [الأعراف: ١٧٨].

(١) ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص ١٢٨.  
 (٢) انظر: سورة الأعراف، الآية ٤١، والآية ١٩٥، سورة النحل، الآية ٩٦، سورة الحديد، الآية ٢٦، سورة طه، الآية ٧٢.  
 (٣) الأنباري: الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.  
 (٤) الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

فقد قرأ يعقوب ونافع وأبوجعفر بإثبات الياء في التي في الإسراء والكهف واتفق القراء على إثبات التي في الأعراف وصلاً ووقفًا، اتباعًا للرسم<sup>(١)</sup>، وكان الفراء يحب إثبات الياء في مثل هذه الأسماء إذا دخل عليها الألف واللام، لأنه حينئذ لا تنوين معها، ولم يخطئ من يحذفها حتى مع الألف واللام، لأن حجته وجود الحرف بغير ياء قبل أن تدخل فيه الألف واللام، فيكره أن يزداد فيه ما لم يكن، قال: وكلّ صواب<sup>(٢)</sup>، ونقل الأنباري عن الكسائي والفراء قولهما: "الكلام بني على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يكون في الوصل"<sup>(٣)</sup>.

ويمكنك تقسيم الياء مع الأسماء قسمين:

الأول: ياء أصلية في الاسم ومن أنفس الكلم، وعليها يقع الإعراب مقدرًا أو ظاهرًا، ويعرف الاسم معها بالاسم المنقوص<sup>(٤)</sup>، والأسماء المنقوصة التي اعترأها الحذف في القرآن الكريم جاءت في حشو الآي، ورؤوسها. والذي جاء في الحشو توزعته حركتا الرفع والجر، والنحاة مجمعون على جواز حذف هذه الياء في هاتين الحالتين وإن كان: "الأصل في ذلك إثبات الياء، لأن الياء لام الفعل، فإذا وقفت حذفت الياء اتباعًا للمصحف، وهذا حسن لأنهم اتبعوا الأصل في الوصل، وفي الوقف المصحف...". ولمن قرأ هذه الحروف بغير ياء في الوصل أن يحتج بأنها في المصحف بغير ياء<sup>(٥)</sup>، فلا ينبغي أن يخالف رسم المصحف، وحجة أخرى، وهي أنهم اكتفوا بالكسرة عن الياء"<sup>(٦)</sup>.

أما الآيات التي جاء فيها هذا النوع من الحذف فهي واحدة في سورة البقرة وهي قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، واثنان في سورة القمر

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص ٢٣٢ - ٢٤١.

(٢) الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠١.

(٣) الأنباري: الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٣٥.

(٤) الاسم المنقوص: اسم متمكن مختوم بياء قبلها كسرة، لا يدخلها خفض ولا رفع لثقل ذلك، نحو ياء القاضي، وتحذف الياء عند التنوين رفعًا وجرًا، ويدخله النصب، كما يظهر عليه تنوين الفتح، تقول: هذا قاض فاعلم - في الرفع - ومررت بقاض فاعلم - في الجر - وسميت قاضيًا في حال النصب، انظر: المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، ج ٣، ص ٣٥٤، ج ٤، ص ٢٤٨، ٢١.

(٥) انظر: السجستاني، أبو بكر عبدالله بن أبي داود: المصاحف، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع بالقاهرة، بلا تاريخ، ص ١١٤.

(٦) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج ٥، ص ٨٦. ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ١٢٧.



وهي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاع...﴾ [القمر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى

الدَّاع...﴾ [القمر: ٨] لأن الياء محذوفة في الرسم<sup>(١)</sup>، وفي ياءاتها خلاف بين القراء في إثبات الياءات في واحدة وحذفها من الأخرى، وبعضهم يحذف الياء فيها جميعاً في الوقف دون الوصل، في حين كان فريق يثبت الياء في الوصل ويحذفها في الوقف في جميع هذه الحروف<sup>(٢)</sup>.

ويرى النحاس أن المنقوص هنا إذا حذفت منه الياء فالقول فيه أنه بني على نكرته، وأما البين فأن يكون هذا كله مكتوباً بغير حذف<sup>(٣)</sup>، وقد جاء هذا اللفظ في أحوال الإعراب هذه حشواً في وسط الآي، ومما يلحق به من الحروف في حال الرفع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧، والكهف: ١٧] فقد وصلها نافع وتلاميذه من المدينة، وأبو عمرو بياء، ووقفوا عليها بغير ياء، ووصلها ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وتلاميذهم من الكوفيين، وابن عامر وتلاميذهم من الشاميين بغير ياء، ووقفوا بغير ياء<sup>(٤)</sup>. والياء في الموضوعين لام الفعل كما هو معلوم بالتصريف، قال أبو اسحاق الزجاج: "أكثر اللغة ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ بإثبات الياء، وفي المصحف في هذا الموضوع كالذي في الأعراف<sup>(٥)</sup>، فهذا وجه، وهو في الأعراف بالياء، وفي الكهف بغير ياء، وحذف الياء جائز في الأسماء خاصة، ولا يجوز في الأفعال، لأن الياء في الفعل دليل الجزم، وحذف الياء في الأسماء واقع إذا لم يكن مع الاسم الألف واللام نحو: "مُهْتَدٍ، وَمُقْتَدٍ"، فأدخلت الألف واللام وترك الحذف على ما كان عليه، ودلت الكسرة على الياء المحذوفة"<sup>(٦)</sup>.

(١) السجستاني: المصاحف، ص ١١٤.

(٢) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ١٩٧، ص ٦١٧، وانظر: الأصبهاني: المبسوط، ص ١٣٨، ص ٣٥٧، الداني: التيسير، ص ٨٦.

(٣) النحاس: إعراب القرآن، ج ٤، ص ٢٨٦.

(٤) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٣٨٦، ص ٤٠٣، وانظر أيضاً: الأصبهاني: المبسوط، ص ٢٣٢ - ٢٤١.

(٥) هي قوله عز وجل: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٨].

(٦) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج ٣، ص ٢٧٤.

ومن المرفوع المحذوف ياؤه في الحشو قوله تعالى: ﴿الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾

[الحج: ٢٥]، فقد قرأها أبو جعفر ونافع -من سائر طرقه غير قالون- وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بإثبات الياء. ابن كثير ويعقوب في الوصل والوقف، والآخرون في الوصل دون الوقف، وقرأها ابن عامر وقالون عن نافع، وعاصم وحمزة، والكسائي وخلف بحذف الياء في الوصل والوقف<sup>(١)</sup>، وقد جاء حذف الياء في مكان لا يمكن معه التنوين، فالاسم محلى بالألف واللام وهو معطوف على مرفوع؛ يضاف إلى ذلك أنه موضع للوقف التام، فلو أثبت الياء لم يخرج على قوانين العربية، لكنه اكتفى بالكسرة دليلاً على المحذوف، واتباعاً لرسم المصحف، ثم إنه لو قدر فيه الجرّ عطفاً على ﴿الْعَاكِفُ﴾ الذي هو نعت لـ ﴿النَّاسِ﴾ المتقدم ذكره<sup>(٢)</sup> لقليل في ذلك مثل ما قيل في حال الرفع.

ومنه أيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ...﴾ [الشورى:

٣٢]، وقوله: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ...﴾ [الرحمن: ٢٤]، فقوله: ﴿الْجَوَارِ﴾ في الموضعين رفع، وقد جاء اللفظ في سورة التكويد [الآية: ١٦] مجروراً محذوفاً، ثم منه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ...﴾ [ق: ٤١]. وهذا من الأسماء المرفوعة ومثله:

قوله تعالى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

وخلاف القراء في الحذف والإثبات في الوقف والوصل قائم في هذه الحروف كخلافهم في غيرها من الحروف السابقة<sup>(٣)</sup> فقد قرئ فيها جميعاً الياء في الوصل

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص ٢٥٩.

(٢) النحاس: إعراب القرآن، ج ٣، ص ٩٤.

(٣) الأصبهاني: المبسوط، ص ٣٣٣.

والوقف، وبإثباتها وصلاً دون الوقف، وبحذفها في الوصل والوقف<sup>(١)</sup>.  
أما ما جاء مجروراً محذوف الياء، فبالإضافة إلى التي في القمر والبقرة الأنف  
ذكرها ورد الحذف في الحروف التالية:

قوله تعالى: ﴿ .. وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ [الرعد: ٣٤]

قوله تعالى: ﴿ .. مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ [الرعد: ٣٧]

قوله تعالى: ﴿ .. وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ [غافر: ٢١]

قوله تعالى: ﴿ .. وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ ﴾ [سبأ: ١٣]

قوله تعالى: ﴿ .. لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ [غافر: ١٥]

قوله تعالى: ﴿ .. إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾ [غافر: ٣٢]

قوله تعالى: ﴿ .. فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [غافر: ٣٣]

قوله تعالى: ﴿ .. الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾ [الفجر: ٩]

قوله تعالى: ﴿ .. أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ ﴾ [النمل: ١٨]

قوله تعالى: ﴿ .. إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ [طه: ١٢]

قوله تعالى: ﴿ .. مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ ﴾ [القصص: ٣٠]

وقوله تعالى: ﴿ .. إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ [النازعات: ١٦]

(١) المصدر السابق، ص ٢١٥، ٢١٦، ٣٤٩، ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٣٦٠، ٦٠٧.

وفي هذه الحروف جميعاً اختلف القراء فمنهم من أثبت الياء وقفاً ووصلاً على أصل البنية، ومنهم من حذفها في الحالين مراعاة للرسم، ومنهم من أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف، إلا أن الأغلب عليها الحذف من جهتين:

الأولى: مراعاة السواد، والثانية أن بعضها في رؤوس الآي، وهي مواقع حذف، لأنهم يشبهونها بقوافي الشعر، والحذف في الفواصل هو الوجه، فإن لم تكن فاصلة فالإثبات أحسن<sup>(١)</sup>.

ولم يفرقوا بين ما جاء من هذه الأسماء منكرًا فيدخله التنوين والحذف، وبين ما جاء معرفًا بالألف واللام ممتنعًا من التنوين، ولحاق الياء به أقوى، فقد روى الفارسي ما حكاه سيبويه بأن من العرب من يحذف الياء مع الألف واللام كما يحذفها مع غير الألف واللام، نحو: قاض، إذا وقف قال: هذا قاض، وهو أجود من الإثبات<sup>(٢)</sup>.

أما الثاني من هذا القسم، فيخص الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، سواء ما وقع منها في حشو الآي، أو رؤوسها، وسواء ما كان للحذف علة من جهة النحو كالمنادى، أم لم تكن فيه علة.

فمما كان للنحو توجيهه في حذفه ما جاء منادى مضافًا، وذلك قوله تعالى عز وجل: ﴿يَا عِبَادِ فَأَتَقُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، فقد أثبت الياء فيها رويس وقفاً ووصلاً

بخلف عنه<sup>(٣)</sup>. قال أبو إسحاق الزجاج: "القراءة بحذف الياء، وهو الاختيار عند أهل العربية، ويجوز: يا عبادي ويا عبادي، والحذف أجود، وعليه القراءة<sup>(٤)</sup>، وقد شبه أبو علي المضمرة المجرورة هنا بالتنوين، لعدم انفصال كل منهما من الاسم الظاهر، وذلك بمعاقبته التنوين، فهو يحذف في النداء، ولو كان مكان المضمرة في النداء اسم مظهر لم يجز حذفه<sup>(٥)</sup>، وقد جاء حذف المضمرة من المضاف؛ لأن النداء موضع حذف، إلا أنه يجوز إثباته على الأصل، كما يجوز في المثبت الفتح<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج ٦، ص ٤٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

(٣) ابن الجزري: النشر، ج ٢، ص ٣٦٤.

(٤) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج ٤، ص ٣٤٩.

(٥) أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار: المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله

السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣، ص ٥٦١.

(٦) النحاس: إعراب القرآن، ج ٤، ص ٨، يقول ابن مالك:

ومثل آية الزمر السابقة قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، فهي في المصحف من غير ياء، وقد قرأها أبو جعفر ونافع وابن عامر وأبو عمر ويعقوب بالياء في الوصل والوقف إلا أن أبا عمرو فإنه يقف بغير ياء، وقرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي وخلف ﴿يَا عِبَادِ﴾ بغير ياء في الوصف والوقف<sup>(١)</sup> أما قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [الزمر: ١٠] ففي السواد من غير ياء في مصاحفنا المعاصرة، وكل القراء يثبتون الياء وقفاً، ولكنهم يختلفون في حركتها بين الفتح والسكون ثم الحذف، والإثبات في الوقف على ما في السواد كما قال الأصبهاني<sup>(٢)</sup>، إلا أن مما ينبغي ملاحظته في هذه الآية وفي سورة [العنكبوت: ٥٦] استقبال الياء حرفاً ساكناً<sup>(٣)</sup>، فكان تحريكها أسهل، فضلاً عن أنها ليست رأس آية ولا فاصلة، ولم يختلف القراء في إثبات الياء، وانحصر خلافهم بين تسكينها وفتحها فهي مثبتة في جميع المصاحف<sup>(٤)</sup>. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠].

وموقف النحاة من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معلوم، فقد جوزوا حذف هذه، الأمر الذي يجعل الحذف أحسن من الإثبات في حين لا يمكن الوقف بتسكين الياء، وإلا اجتمع ساكنان، كما أن إثبات الياء مع الفتح مرجوح بالتخفيف المتولد من الحذف. أما ما جاء من الحروف المضافة إلى ياء المتكلم وكانت رأس آية فهو الكثير في هذا الباب، ومنها:

وَأَجْعَلْ مُنَادَىٰ صَاحٍ إِنَّ يُضْفَ لِيَا كَعَبْدٍ، عَبْدًا، عَبْدًا، عَبْدِيَا

ففيه خمس وجوه - كما ترى - وهي حذف الياء والاستغناء بالكسرة، أو إثبات الياء ساكنة، أو قلب الياء أيضاً وحذفها والاستغناء بالفتحة، أو قلبها ألفاً وقلب الكسرة فتحة، أو إثبات الياء محركة بالفتح: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، الطبعة الرابعة عشر، ١٩٦٥م، ج ٢، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص ٢٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٣) هذه الآية بالياء في سورة العنكبوت، وبدون الياء في سورة الزمر.

(٤) الأصبهاني: المبسوط، ص ٢٩٢ ٢٤١.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤].

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ كَذَّبٍ الرَّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [ق: ١٤].

وقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥].

فقد قرأ ورش عن نافع، ويعقوب بإثبات الياء حيث كان من هذا الحرف، وقرأ الباكون بحذف الياء<sup>(١)</sup>، ولما كانت هذه الكلمة في جميع الآي رأس آية، فقد حسن الحذف للوقف، وهي في المصحف من غير ياء<sup>(٢)</sup>.

ومما جاء محذوقاً قوله عز وجل: ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] فقد قرأها ابن

كثير برواية البرزي، وأبو عمرو، وحمزة ﴿دُعَائِي﴾ بالياء إذا وصلوا، وابن كثير يقف بالياء أيضاً، والباكون بغير ياء، وصلوا أو وقفوا واختلف عن نافع برواية ورش بالياء<sup>(٣)</sup>.

وقوله عز وجل: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] قرأها ابن كثير

وأهل مكة بالياء وقرأها أبو عمرو ﴿عِبَادِي﴾ بنصب الياء، وعنه قال عبيد: إن كانت رأس آية وقفت، وإن لم تكن رأس آية قلت: فقراءته القطع، وعن ابن كثير أيضاً بكسر الدال من غير ياء، وقرأها الباكون بغير ياء<sup>(٤)</sup> وقد حسن أبو علي التسكين والتحريك في يائها<sup>(٥)</sup> وصحح الأصبهاني قراءة الحذف، ووصفها بأنها أثبت عنده<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(٢) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ج ١، ص ٣٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٣٧.

(٤) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ٥٦١.

(٥) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج ٦، ص ٩٤.

(٦) الأصبهاني: المبسوط، ص ٢١٨.

أما قوله عز وجل: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [إبراهيم: من الآية ٣١] فلم ترد فيها القراءة بالحذف، لأن موقعها هذا ليس رأس آية، ولا موضع وقف، وإنما ورد فيه فتح الياء وإسكانها<sup>(١)</sup>.

وأما بقية الحروف التي ورد فيها الخلاف بين الحذف والإثبات فهي قوله عز وجل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرٍ﴾ [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠] وقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرٍ﴾ [القمر: ٣٧، ٣٩].

وقد أثبت الياء فيهن جميعاً ورش عن نافع، وذلك مراعاة للأصل، والباقون يحذفونها لأنها رؤوس الآي<sup>(٢)</sup> قال الأصبهاني: "قرأ يعقوب ذلك كله... بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقون بحذف الياء فيها وصلًا ووقفًا<sup>(٣)</sup>".

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٍ﴾ [الحج: ٤٤، ٤٥، فاطر: ٢٦، الملك: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ [الملك: ١٧].

وقوله عز وجل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢، غافر: ٥]

وقوله سبحانه: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: ١٤]

وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبِ﴾ [الرعد: ٣٦]

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٢) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ج ٢، ص ٣٣٢.

(٣) الأصبهاني: المبسوط، ص ٣٥٧.

وقوله سبحانه: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ﴾ [ص: ٨]

فكل هذه الآيات جاءت في رؤوس الآي وهي مواطن الوقف، والحذف بذلك ألصق للوقف والتخفيف، فضلاً عن اتباع الرسم الذي يحافظ على اتباعه كثير من القراء، أما الذين يثبتون هذه الياءات، فهم قليل، وينظرون إلى أن الأصل إثباتها، ففي آيتي الملك مثلاً [١٧، ١٨] أثبتهما نافع وحده في رواية ورش، على الأصل، وحذفها الباقيون، اتباعاً للرسم<sup>(١)</sup>، والتي في [الكافرون: ٦] أثبتها يعقوب في الوصل والوقف، لأنه مذهبه في كل ياء إضافة رأس آية كانت أو وسطها، مثبتة كانت أو محذوفة إلا ما كان مسبوقة بالنداء كالتي في [الزمر: ١٦] ﴿يَا عِبَادِ فَأَتَّقُون﴾ وما أشبه ذلك<sup>(٢)</sup>.

لقد اختلف القراء في إثبات هذه الياءات وحذفها، لكنهم مجمعون على تسميتها بالزوائد، لأن القراء أنفسهم هم الذين زادوها بحسب الرواية الصحيحة على ما رسم في المصاحف العثمانية، لذلك فهي زائدة عند من أثبتها منهم<sup>(٣)</sup>، قال ابن الجزري عن هذه الياءات:

وَهِيَ الَّتِي زَادُوا عَلَى مَا رُسِمَا ...<sup>(٤)</sup>

وقال الرعيني: ودَوْنِكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَن خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزَلًا<sup>(٥)</sup>

وصلى الله وسلم على خير خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ج ٢، ص ٣٨٠.

(٢) الأصبهاني: المبسوط، ص ٤١٩.

(٣) محيسن: الهادي، ج ١، ص ٤٠٩.

(٤) ابن الجزري: النشر، ج ٢، ص ٥٩.

(٥) الرعيني: حرز الأمان، ص ٣٤.



- ١ - الأخفش، سعيد بن مسعدة:  
معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ٢ - الأصبهاني، أبوبكر أحمد بن الحسين بن مهران:  
المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٣ - الأعشى، ميمون بن قيس:  
ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٤ - الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد:  
الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٥ - الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار:  
إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
- ٦ - الأنصاري، أحمد مكي:  
نظرية النحو القرآني، دار القبلة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٧ - ابن الباذش، أبوجعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري:  
الإقناع في القراءات السبع، حققه وقدم له: الدكتور عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٨ - الباقلاني، أبوبكر محمد الطيب:

- إعجاز القرآن، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٩ - البناء، أحمد بن محمد بن أحمد:  
إتحاف فضلاء البشر، رواه وعلق عليه: علي محمد الصباغ، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٣٥٩هـ.
- ١٠- الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف:  
١ - طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصححه وراجعته: محمد تميم الزغبى، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.  
٢- تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- ١١- الجندي، علم الدين:  
اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس بلبيبا، طبعة جديدة، ١٩٨٣م.
- ١٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان:  
١- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت بلبنان، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.  
٢- سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.  
٣- اللمع في العربية، تفدين وتحقيق وتعليق: الدكتور حسين محمد شرف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م.  
٤- المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- ١٣- ابن خالدية، أبو عبدالله الحسين بن أحمد:  
إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، منشورات دار الحكمة بدمشق، بلا تاريخ.
- ١٤- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم:  
بيان إعجاز القرآن، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد

خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

١٥- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد: المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٦- الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن سعيد بن سنان: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٧- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت بلبنان، ١٩٨٥م.

١٨- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

١٩- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م.

٢٠- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م.

٢١- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف (عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

٢٢- ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد:

حجة القراءات، حققه وعلق على حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٣- أبوزيد، أحمد:

التناسب البياني في القرآن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٢م.

٢٤- السجستاني، أبوبكر عبدالله بن أبي داود:

المصاحف، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع بالقاهرة، بلا تاريخ.

٢٥- السكاكي، أبويعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي:

مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٦- سيوييه، أبوبشر عمرو:

الكتاب، الطبعة الأميرية ببولاق بمصر، ١٣١٧هـ.

٢٧- السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله:

١- شرح كتاب سيوييه، مخطوط (١٣٧ نحو) مصوره.

٢- ما يحتمل الشعر (من الضرورة)، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٨- الشاطبي، الرعيني الأندلسي، القاسم بن خيرة بن خلف بن أحمد:

متن الشاطبية، المسمى: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٩- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة:

أمالى بن الشجري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٠- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن:

ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

- ٣١- العلوي اليمني، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم:  
الطراز (المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، طبع بمطبعة المقتطف  
بمصر، ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ٣٢- ابن غلبون الحلبي، أبو الحسن طاهر بن عبدالمنعم:  
التذكرة في القراءات، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، منشورات الجماعة  
الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٣٣- الفارسي، أبو علي الحسن بن عبدالغفار:  
١- التكملة، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، منشورات جامعة الرياض (جامعة  
الملك سعود)، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.  
٢- الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث،  
دمشق بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.  
٣- المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار  
المنار ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.  
٤- المسائل العسكرية، تحقيق: إسماعيل أحمد عمارة، مراجعة الدكتور نهاد  
الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
- ٣٤- الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد:  
معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية  
العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٣٥- قطب، سيد:  
في ظلال القرآن، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
- ٣٦- القيسي، مكي بن أبي طالب:  
١- التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، نشر  
وتوزيع الدار السلفية، بمباي الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.  
٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: الدكتور محيي الدين  
رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.  
٣- مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- ٣٧- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد:

- المقتضب: تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- ٣٨- ابن مجاهد:  
السبعة في القراءات، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٣٩- محيسن، محمد سالم:  
١- الكشف عن أحكام الوقف والوصف في العربية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.  
٢- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.  
٣- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٦٩م.
- ٤٠- ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد بن أبي عبدالله الشيرازي:  
الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٤١- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي:  
لسان العرب، دار صادر، بيروت، طبعة مصورة بلا تاريخ.
- ٤٢- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد اسماعيل:  
إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهر، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٤٣- الهاشمي، التهامي الراجي:  
١- تقرير عن مدى الفائدة عن الإباحة بالياء الزائدة، الدار البيضاء، ١٩٩٥م.  
٢- مذاهب القراء في ياء الإضافة، سلسلة الدراسات والعلوم اللغوية رقم (٦)، الرباط بالمغرب، ١٩٨٨م.
- ٤٤- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري:  
مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، يعيش، موفق الدين، علي:  
شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبى بالقاهرة، بلا تاريخ.